



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة
المبادئ التوجيهية للشركات والمهن غير المالية المحددة - إرشادات تكميلية
للمحاسبين والمراجعين المستقلين

دليل تكميلي للمحاسبين والمدققين المستقلين

أبريل 2026



جدول المحتويات

2	1- مقدمة
3	1-1 الغرض والنطاق
3	2-1 نطاق التطبيق
3	3-1 الوضع القانوني
4	4-1 ملخص التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة
5	2- سياق القطاع والمخاطر
5	1-2 تحديد المخاطر وتقييمها
9	3- العناية الواجبة والمراقبة المستمرة
9	1-3 العناية الواجبة
10	2-3 المراقبة المستمرة
12	4- التحديات على مستوى القطاعات الشائعة وأفضل الممارسات
12	1-4 التحديات على مستوى القطاعات
12	2-4 أفضل الممارسات
13	5- التصنيفات
15	6- مؤشرات الخطر
19	7- دراسات حالة
26	8- مسرد المصطلحات



1- مقدمة

عملاً بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025 ولانتهه التنفيذية، وقرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025، يندرج المحاسبون المستقلون ضمن فئة الأعمال والمهن غير المالية المحددة. في دولة الإمارات العربية المتحدة، تشمل التراخيص المهنية الصادرة للجهات العاملة في مجال المحاسبة خدمات المحاسبة والتدقيق. ينص القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2014 بشأن تنظيم مهنة التدقيق على أن المدققين المسجلين لدى وزارة الاقتصاد والسياحة مخولون بتدقيق وإعداد التقارير المتعلقة بالقوائم المالية والميزانيات للشركات من جميع الأنواع، والمؤسسات، والمنشآت العامة والخاصة، وإعداد التقارير المتعلقة بالحسابات الدورية والسنوية للمنشآت والشركات الخاضعة للتدقيق. عملياً، غالباً ما تقدم الجهات العاملة بموجب ترخيص المحاسبة والتدقيق مجموعة أوسع من الخدمات المهنية في مجالات المحاسبة، وإعداد التقارير المالية، والتأكيد، والاستشارات، والخدمات ذات الصلة، والتي تندرج ضمن نطاق أنشطة المحاسبين المستقلين وفقاً لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يلعب المحاسبون والمدققون المستقلون دوراً محورياً في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في جميع الأنشطة المالية والتجارية في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. وتتززز الحوكمة المالية والامتثال المؤسسي في مختلف القطاعات من خلال المساهمة الفعالة للخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون والمدققون المستقلون. في الوقت نفسه، قد تُعرض طبيعة الخدمات المُقدّمة هذا القطاع لإساءة استخدام محتملة من قبل المجرمين الذين يسعون إلى إخفاء ملكية الأصول والسيطرة عليها، أو إخفاء عائدات الجريمة وإضفاء الشرعية عليها.

ونظراً للنطاق الواسع للأنشطة المهنية، يتمتع مدققو الأصول المستقلون بمكانة فريدة في صميم عمليات إعداد التقارير المالية والحوكمة في أي مؤسسة، مما يُتيح لهم تحديد نقاط الضعف المحتملة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، فضلاً عن الكشف عن الأنشطة المشبوهة المحتملة. لذا، من المهم أن يكون مدققو الأصول المستقلون مُجهّزين لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، وأنواعها المختلفة، وتطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار بفعالية، بما يتماشى مع متطلبات الإطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عند إعداد هذا الدليل التكميلي للقطاع، تمّ الأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2024 في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تقييم المخاطر على مستوى القطاعات لعام 2024 الصادر عن وزارة التجارة والصناعة. يشير كلا التقييمين إلى أنه على الرغم من عدم ارتباط قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية بشكل واسع بإساءة استخدام منهجية لتمويل الإرهاب، إلا أن هناك نقاط ضعف في القطاع فيما يتعلق بإمكانية إساءة استخدام الخدمات المهنية لتسهيل غسل الأموال من خلال إخفاء الأموال غير المشروعة، وإخفاء الملكية المستفيدة، واستخدام هيكل شركات معقدة عابرة للحدود. يُصنّف القطاع ضمن فئة المخاطر المتوسطة الكامنة لغسل الأموال، مع مستوى منخفض إلى متوسط من المخاطر المتبقية، وذلك بسبب نقاط الضعف المتعلقة بدور القطاع الرقابي، فضلاً عن المعايير التنظيمية والمهنية القوية التي تحكمه بشكل عام. ومع ذلك، فإن الوجود القوي للعملاء من الشركات ذوي الهياكل الملكية المعقدة والمعاملات عبر الحدود والتعرض الجغرافي المتنوع لا يزال يشكل عوامل خطر قد تزيد من خطر استغلال الخدمات المهنية من قبل المجرمين الذين يسعون إلى دمج العائدات غير المشروعة في الأنظمة الاقتصادية والمالية المشروعة.

نظراً لطبيعة المخاطر في القطاع، تكتمل هذه الإرشادات التكميلية المبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة بشأن الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وذلك بتوفير إرشادات عملية خاصة بالقطاع حول فهم وتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، وتدابير التخفيف منها، بما يتماشى مع الالتزامات القانونية المنصوص عليها في الإطار التنظيمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمتوافقة مع معايير مجموعة العمل المالي (FATF).



يجب قراءة هذه الوثيقة وتطبيقها من منظور قائم على المخاطر؛ فالمتطلبات المشار إليها بـ "يجب" إلزامية، و"ينبغي" تُشير إلى الممارسات الموصى بها، ما لم يُقدّم تبرير موثق قائم على المخاطر يدعم بديلاً يوفر رقابة مساوية أو أفضل. في حال وجود أي تعارض، يُعتدّ بالمرسوم بقانون اتحادي، وقرارات مجلس الوزراء، وتوجيهات السلطة المختصة. يتعين على الجهات العاملة في القطاع الاحتفاظ بسجلات، وتوثيق عمليات صنع القرار، وتقييم برامج الامتثال بانتظام لمعالجة المخاطر الناشئة (مثل التعرض للأصول الافتراضية)، ومدخلات الجهات الرقابية، والتعديلات في نموذج أعمالها.

ينبغي على المحاسبين المهنيين مراعاة التزاماتهم الأخلاقية المنصوص عليها في مدونة قواعد السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين عند الاقتضاء¹.

1-1 الغرض والنطاق

يهدف هذا الدليل التكميلي إلى توفير التوجيه والمساعدة للجهات الخاضعة للتنظيم ضمن قطاع المحاسبين القانونيين المعتمدين، وذلك لتعزيز فهمها وتطبيقها الفعال للالتزامات القانونية السارية في إطار القانون واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة. أعدت وزارة الاقتصاد والسياحة هذا الدليل التكميلي، وهو يحدد الحد الأدنى من التوقعات المتعلقة بالعوامل التي ينبغي على كل محاسب قانوني معتمد خاضع للإشراف مراعاتها عند تحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.

تتوافق هذه التوقعات مع إطار القانون واللوائح المعمول به، وتهدف إلى استكمالها. لا تهدف هذه الإرشادات التكميلية إلى الحد من أو استبدال أو التأثير بأي شكل من الأشكال على قابلية تطبيق التعاميم أو الإشعارات أو المذكرات أو المراسلات أو غيرها من أشكال التوجيه أو التغذية الراجعة (سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة) التي قد تنشرها دورياً أي جهة مختصة فيما يتعلق بالكيانات الخاضعة للتنظيم ضمن نطاق اختصاصها، أو أي كيان محدد خاضع للتنظيم.

يجب على المحاسبين والمدققين المستقلين الرجوع إلى المبادئ التوجيهية الشاملة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة والامتثال لها. لا تكرر هذه الإرشادات التكميلية أحكام المبادئ التوجيهية الشاملة، بل تقدم توقعات خاصة بالقطاع، وعوامل المخاطر، واعتبارات عملية ذات صلة بالخصائص الفريدة لهذا القطاع. يجب تطبيق المتطلبات العامة الواردة فيها جنباً إلى جنب مع الإرشادات الإضافية الخاصة بالقطاع والموضحة هنا، باستخدام نهج قائم على المخاطر يتناسب مع النشاط التجاري. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هذه الوثيقة تقدم إرشادات عامة بشأن التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة، فإن جميع متطلبات التشغيل والإجراءات والتنفيذ تظل خاضعة للمبادئ التوجيهية المعمول بها الصادرة عن المكتب التنفيذي للرقابة ومنع الانتشار النووي.

ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين الرجوع إلى المبادئ التوجيهية الكاملة لهيئة الرقابة ومنع الانتشار الصادرة عن المكتب التنفيذي للرقابة ومنع الانتشار، والتي تُفصّل التزاماتهم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020، بما في ذلك متطلبات الفحص والتجميد والإبلاغ المتعلقة بالأشخاص أو الكيانات المدرجة. كما ينبغي على الكيانات العاملة في قطاع المحاسبة والمراجعة المستقلة الرجوع إلى الإرشادات الخاصة بمؤسسات تمويل مكافحة الانتشار، والشركات والمهن غير المالية المدرجة، ومُقدّم خدمات الأصول الافتراضية، والإرشادات الخاصة بتقييم المخاطر المؤسسية لتمويل الانتشار الصادرة عن المكتب التنفيذي للرقابة ومنع الانتشار، وذلك لفهم الالتزامات المتعلقة بتدابير تمويل مكافحة الانتشار، وإدراج مخاطر تمويل الانتشار في تقييم مخاطر أعمالهم.

¹ دليل مدونة قواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين المهنيين الصادر عام 2022



تجدر الإشارة إلى أن نطاق هذه الإرشادات يشمل المهنيين العاملين في قطاع المحاسبة والمراجعة المستقلة، سواء كانوا ممارسين فرديين أو أعضاء أو موظفين في شركات أو مؤسسات تعمل بشكل أساسي في تقديم خدمات متعلقة بالتدقيق والمحاسبة.

2-1 نطاق التطبيق

ما لم يُنص على خلاف ذلك، تسري هذه الإرشادات التكميلية على جميع الكيانات الخاضعة للتنظيم ضمن قطاع هيئة الاستثمار والإدارة، وأعضاء مجالس إدارتها، وإداراتها، وموظفيها، سواءً أكان مقرها أو عاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمناطق التجارية الحرة، سواءً أكانت تربطها علاقة عمل مع عميل، أو تمارس أيًا من الأنشطة المهنية الموضحة في المادتين (2) و(3) من قرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة.

3-1 الوضع القانوني

تُعد هذه الإرشادات التكميلية أداة عملية لمساعدة الكيانات الخاضعة للتنظيم على التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الجريمة ذات الصلة، ويُقصد قراءتها بالتزامن مع القوانين وقرارات مجلس الوزراء واللوائح والأحكام التنظيمية السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، لا يُعدّ هذا التوجيه تشريعًا أو لائحةً إضافية، ولا يُقصد به إرساء سوابق قانونية أو تنظيمية أو قضائية. وتُذكر الجهات الخاضعة للتنظيم بأنّ هذا الدليل التكميلي لا يحلّ محلّ أو يُلغي أيّ متطلبات قانونية أو تنظيمية أو التزامات تشريعية. في حال وجود أيّ تعارض بين هذا التوجيه والأطر القانونية أو التنظيمية السارية حاليًا، يُعتدّ بالأطر الأخيرة. وعلى وجه التحديد، لا ينبغي تفسير أيّ شيء في هذا الدليل التكميلي على أنّه يُقدّم أيّ ضمان صريح أو ضمني بأنّ السلطات الرقابية أو غيرها من السلطات المختصة ستؤجّل أو تتنازل أو تمتنع عن ممارسة صلاحياتها التنفيذية أو القضائية أو العقابية في حال مخالفة القوانين أو اللوائح أو القرارات التنظيمية السارية.

هذا الدليل التكميلي، وأيّ قوائم و/أو أمثلة واردة فيه، ليست شاملة ولا تُقيّد التدابير التي يجب على الجهات الخاضعة للتنظيم اتخاذها للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الإطار القانوني والتنظيمي الساري حاليًا. لذا، لا ينبغي اعتبار هذا الدليل التكميلي بمثابة استشارة قانونية أو تفسير قانوني. يتعين على الجهات الخاضعة للتنظيم إجراء تقييماتها الخاصة لكيفية الوفاء بالتزاماتها القانونية، وعليها طلب المشورة القانونية أو المهنية إذا كانت غير متأكدة من تطبيق الأطر القانونية أو التنظيمية على ظروفها.

4-1 ملخص التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة

عملاً بالمرسوم بقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 2025 وقرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025، يتعين على الجهات العاملة في قطاع هيئة الاستثمار والتمويل الوفاء بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة المنصوص عليها، والتي تشكل مجتمعةً أساس برنامج فعال قائم على المخاطر في هذا الشأن. تهدف هذه الالتزامات إلى منع إساءة استخدام القطاع لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل الإرهاب. وتماشياً مع نتائج هيئة تنظيم الخدمات المالية الوطنية وهيئة تنظيم الخدمات المالية، يُظهر قطاع خدمات الاستثمار الأجنبي مستوى متوسطاً من المخاطر الكامنة على مستوى القطاع ككل، مع وجود مخاطر كامنة مرتفعة ناتجة عن مزودي الخدمات المحددين، وأنواع العملاء، والتعرض العابر للحدود، مما يؤكد أهمية تطبيق تدابير التخفيف بشكل جيد.

ووفقاً لتقييم المخاطر ذي الصلة، يتعين على الكيانات الوفاء بالالتزامات التالية:

- **إدارة الامتثال** - يجب على الكيانات وضع إطار حوكمة مناسب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل نشر الأسلحة، والذي يتضمن تعيين مسؤول امتثال مؤهل/مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال، وتدريب الموظفين، وتحديد مهام الفحص، وإخضاع إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للتدقيق المستقل والإشراف العام من قبل الإدارة العليا، وتحمل مسؤولية الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما يتماشى مع القسم 7 من المبادئ التوجيهية للشركات والمهني غير المالية المحددة. في حال كانت هيئات الرقابة الداخلية جزءاً من مجموعة، يتعين عليها تطبيق برامج مكافحة غسل الأموال



وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة على مستوى المجموعة (السياسات، وتقييم المخاطر الموحد، وتبادل المعلومات والضوابط داخل المجموعة).

- **تحديد المخاطر وتقييمها:** يجب تحديد وتوثيق التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وفقاً للقسم 8 من المبادئ التوجيهية للشركات والمهين غير المالية المحددة. يتضمن ذلك إجراء تقييم للمخاطر التجارية يتناسب مع طبيعة وحجم وتعقيد أنشطة الكيان، فضلاً عن بيئة المخاطر المتعلقة بهذه الأنشطة والقطاع الذي يعمل فيه.
 - **السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية** – بناءً على نتيجة تقييم المخاطر، يجب على الكيان وضع وتوثيق وتنفيذ وتحديث سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة بشكل منتظم، بما يتناسب مع نموذج أعمال الكيان المحدد ومستوى تعرضه للمخاطر، مع اتخاذ تدابير واضحة للتخفيف من المخاطر المحددة، بما يتماشى مع القسم 9 من المبادئ التوجيهية للشركات والمهين غير المالية المحددة.
 - **العناية الواجبة بالعملاء والمراقبة المستمرة** – يجب على الكيانات الحفاظ على إجراءات كافية للعناية الواجبة بالعملاء القائمة على المخاطر وإجراءات المراقبة المستمرة، بما يتماشى مع القسم 9 من المبادئ التوجيهية للشركات والمهين غير المالية المحددة. يجب أن تتناول هذه الإجراءات مجالات رئيسية مثل تحديد هوية العملاء والمالكين المستفيدين والتحقق منها، وطبيعة/غرض المعاملات التجارية والعلاقات التجارية، وإنشاء ملفات تعريف مخاطر العملاء وتحديثها، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززّة عند تحديد مخاطر عالية. من الضروري أن تطبق الجهات إجراءات العناية الواجبة المعززّة والعناية الواجبة للعملاء القائمة على المخاطر، بدلاً من الإجراءات القائمة على العتبات، حتى لا يؤدي الاعتماد على قيمة المعاملة وحدها إلى إغفال مؤشرات المخاطر الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات اعتماد نهج للتعامل مع الشخصيات السياسية البارزة، مع الأخذ في الاعتبار أن الفساد الأجنبي يُعدّ أحد التهديدات الرئيسية لغسل الأموال في قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2024.
 - **الامتثال للعقوبات** – يجب على الجهات الامتثال للتوجيهات الصادرة عن السلطات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بقوائم الإرهاب، والعقوبات المالية الموجهة، وضوابط تمويل انتشار الأسلحة.
 - **الإبلاغ عن الأنشطة/المعاملات المشبوهة (SAR/STR)** – يجب على الكيانات تحديد أي شبهة تنشأ فيما يتعلق بالمعاملات و/أو العلاقات التجارية، والإبلاغ عنها فوراً، وفقاً للقسم 10 من المبادئ التوجيهية للشركات والمهين غير المالية المحددة. يُعدّ توقيت الإبلاغ عن الأنشطة/المعاملات المشبوهة وجودة هذه التقارير من أهم مجالات التركيز الرقابي لقطاع التدقيق الداخلي.
 - **حفظ السجلات** – يجب على الكيانات إنشاء سجلات شاملة والاحتفاظ بها، تغطي جميع المعاملات، ووثائق العناية الواجبة بالعملاء، والمراسلات التجارية، ونتائج أي تحليل يتم إجراؤه. يجب أن تشمل السجلات أيضاً الوثائق التي يتم إنشاؤها كجزء من عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة والتخفيف من أثارها، وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية. كما هو موضح في القسم 11 من إرشادات الأعمال والمهين غير المالية المحددة، يجب الاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس (5) سنوات على الأقل من تاريخ آخر حدث من الأحداث التالية:
 - إنهاء علاقة عمل أو إغلاق حساب عميل.
 - إتمام معاملة عرضية لا توجد فيها علاقة عمل.
 - صدور حكم نهائي من جهة قضائية مختصة.
 - حل أو تصفية أو إنهاء كيان قانوني أو ترتيب. يجب الاحتفاظ بالسجلات بطريقة منظمة تسمح بتحليل فعال وتبعية الأنشطة المالية.
- يجب أن تكون السجلات كافية لإعادة بناء المعاملات بطريقة يمكن، عند الحاجة، من خلالها دعم التحقيقات أو استخدامها كدليل في الإجراءات القانونية. يجب أن تكون جميع سجلات العناية الواجبة بالعملاء وسجلات المعاملات متاحة بسهولة للسلطات المختصة عند الطلب ودون تأخير غير مبرر.



2- سياق القطاع والمخاطر

1-2 تحديد المخاطر وتقييمها

تُلزم اللوائح التنفيذية الجهات الخاضعة للتنظيم بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المالي وفهمها وإدارتها وتقييمها بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها، مع مراعاة النهج القائم على المخاطر ونتائج التقييم الوطني للمخاطر [والتقييم القطاعي للمخاطر]. وكجزء من هذه العملية، تم تحديد عوامل خطر معينة، ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المالي وتقييمها على مستوى الأعمال والعملاء. ويرد التوجيه العام بشأن عوامل الخطر هذه في القسم 8 من المبادئ التوجيهية للشركات والمهمن غير المالية المحددة.

يتمتع المدققون والمحاسبون المستقلون بموقع فريد يُمكنهم من التعامل مع متطلبات تحديد المخاطر وتقييمها القانونية من منظورين متكاملين. يركز المنظور الأول على تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المالي وتقييمها الناجمة عن الأنشطة المهنية التي تُمارسها الجهة وعملياتها التجارية الشاملة. يتعلق الأمر الثاني بالمخاطر المرتبطة بالعملاء الذين تخدمهم الجهة، بما في ذلك الحالات التي قد يُساء فيها استخدام الخدمات المهنية من قبل هؤلاء العملاء لتسهيل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار الأسلحة.

وكما ورد في التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي للمخاطر، يضطلع المحاسبون المحترفون بدور رقابي من خلال تقديم خدمات تدعم إعداد التقارير المالية، وهيكل الشركات، والأنشطة الاستشارية المالية، والتي قد يستغلها المجرمون. وبشكل أكثر تحديداً، تشمل الأدوار أو الوظائف التي يؤديها المحاسبون والمراجعون المستقلون فيما يتعلق بأنشطتهم ما يلي:

- عمليات التدقيق المالي المتعلقة بدفاتر العميل وسجلاته وحساباته السنوية والدورية؛ وعمليات التدقيق التشغيلية المتعلقة بالضوابط الداخلية للعميل، وهيكل الحوكمة، وعمليات وإجراءات إدارة المخاطر.
- عمليات تدقيق الامتثال المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

وبناءً على إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة²، توجد مجموعة واسعة من الخدمات في هذه المهنة. قد تختلف الخدمات الفعلية التي يقدمها المحاسبون باختلاف الأنظمة القانونية، وقد لا تنطبق الأمثلة الواردة هنا في جميع الأنظمة القانونية. قد تشمل الخدمات ما يلي³:

- خدمات التدقيق والتأكد (بما في ذلك أعمال محاسب التقارير في الاكتتابات العامة الأولية)
- مسك الدفاتر وإعداد الحسابات السنوية والدورية
- أعمال الامتثال الضريبي
- الاستشارات الضريبية
- خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات
- التدقيق الداخلي (كخدمة مهنية)، وتقديم المشورة بشأن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
- خدمات الامتثال والتنظيم، بما في ذلك خدمات الفحص التنظيمي الخارجي وخدمات المعالجة
- خدمات تصفية الشركات/الإعسار/مديري التصفية/الإفلاس
- تقديم المشورة بشأن هيكل المعاملات، وهيكل الشركات، والترتيبات عبر الحدود، وهيكل الملكية
- العناية الواجبة فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحوا
- تقديم المشورة بشأن الخلافة

² إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة الصادرة عام 2019.

³ الخدمات المذكورة هي مرجع لتحديد نقاط التعرض المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المالي. لا يعني إدراج خدمة ما في هذه القائمة أن جميع هذه الخدمات تدرج ضمن قطاع المحاسبين والمراجعين المستقلين



- تقديم المشورة بشأن الاستثمارات وحفظ أموال العملاء
- المحاسبة الجنائية

قد يشارك المحاسبون والمراجعون المستقلون، سواء بشكل منفرد أو مجتمعين، في فحص وإبداء الرأي بشأن مجموعة من المعاملات أو العمليات المالية التي قد تعرضهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. على سبيل المثال، قد يشمل عملهم تقييم أنواع معينة من الأصول أو الالتزامات، أو مراجعة أو إعداد تقارير عن التغييرات في هيكل رأس مال الشركة أو دفع الأرباح؛ أو إجراء الفحص النافي للجهالة فيما يتعلق بعمليات الاندماج أو الاستحواذ؛ أو تقييم شطب الديون غير المحصلة أو استخدام حسابات الاحتياطي؛ أو غيرها من الإجراءات المؤسسية المماثلة. بالإضافة إلى ذلك، يتلقى المحاسبون والمراجعون المستقلون أتعاباً مهنية من عملائهم، والتي قد تمثل عائدات جريمة.

في هذا الصدد، عند إجراء تحديد وتقييم المخاطر، يجب عليهم مراعاة عوامل مثل مخاطر العميل، والمخاطر الجغرافية، ومخاطر قنوات التوزيع، ومخاطر المنتجات والخدمات (راجع القسم 8 من إرشادات الأعمال والمهن غير المالية المحددة). وعلى وجه الخصوص، ينبغي مراعاة عوامل مثل:

- نوع العميل وحجمه ومدى تعقيده وشفافيته (على سبيل المثال، ما إذا كان العميل كياناً قانونياً واحداً أو جزءاً من مجموعة أكبر وأكثر تعقيداً).
- بلد منشأ الأشخاص المرتبطين بالعميل، بمن فيهم المالكون المستفيدون، وكبار المديرين، والممثلون القانونيون، أو الموقعون، وما إلى ذلك (أي ما إذا كان العميل مواطناً إماراتياً أو أجنبياً، وفي حالة الأخير، ما إذا كان مرتبطاً بدولة عالية المخاطر).
- قطاع/صناعة العميل (أي ما إذا كان مرتبطاً بمخاطر أعلى لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأمين الودائع، مع الأخذ في الاعتبار نتائج تقييم المخاطر غير المالية وتقييمات المخاطر على مستوى القطاعات الأخرى ذات الصلة).
- قناة تعريف العميل والتواصل معه (مثلاً: الإحالة مقابل الزيارة المباشرة، الاجتماع الشخصي مقابل التواصل عن بُعد عبر الإنترنت أو وسائل أخرى).
- نوع وحجم وتعقيد وشفافية وأصول الترتيبات المالية المرتبطة بالعميل.
- مدى حداثة أو غرابة الترتيبات أو الهياكل أو الظروف المالية المرتبطة بالعميل، لا سيما بالمقارنة مع الممارسات المعتادة في السوق المحلية.

على سبيل المثال، قد يختلف ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة اختلافاً كبيراً بين عميل فردي، وهو كيان في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، يعمل في إنتاج سلع للاستهلاك المحلي، وبين شركة ذات مسؤولية محدودة في منطقة حرة، تعمل في التجارة الدولية للإلكترونيات، وتضم هيكل ملكيتها أو سيطرتها أشخاصاً أو كيانات من ولاية قضائية عالية المخاطر. ينبغي استخدام أنواع ملفات تعريف المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها، وتصنيفات المخاطر الناتجة المطبقة على العملاء، في تحديد التوزيع الأمثل لموارد المحاسبين والمراجعين المستقلين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بالإضافة إلى التطبيق المناسب لتدابير تخفيف المخاطر المعقولة والمتناسبة، بما في ذلك تدابير العناية الواجبة بالعملاء.

1-1-2 نقاط الضعف القطاعية

حدد تقييم المخاطر على مستوى القطاعات (SRA) العديد من نقاط الضعف الرئيسية الكامنة والناشئة في قطاع المحاسبين والمراجعين المستقلين، والتي تتطلب دراسة متأنية عند تقييم تعرض القطاع لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. تسلط العوامل الرئيسية التالية الضوء على المجالات الأساسية التي قد تتفاقم فيها نقاط الضعف القطاعية، والتي ينبغي بالتالي إعطاؤها الأولوية في تقييمات المخاطر وأطر التخفيف منها:



- هياكل الملكية المعقدة - يخدم قطاع المحاسبين والمراجعين المستقلين قاعدة عملاء مؤسسية في الغالب، مما يزيد بطبيعته من تعقيد الملكية وشفافيتها. غالباً ما تعمل الشركات من خلال كيانات خارجية، ووكلاء، وشركات قابضة، وصناديق استثمارية، ما قد يُخفي المالك المستفيد الحقيقي. يُثير هذا الجانب تحديات في التحقق من معلومات المالك المستفيد، لا سيما في حال وجود ولاية قضائية أجنبية مرتبطة بها، كدولة ذات ضوابط ضعيفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، أو سجلات عامة محدودة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعامل مع قاعدة عملاء أجنبية يزيد من تعرض القطاع لجرائم أصلية أجنبية قد تكون وقعت في ولايات قضائية ذات بيئات تنظيمية غير شفافة.
- التعرض لأنظمة قضائية عالية المخاطر وتقديم الخدمات المهنية - قد يقوم قطاع التحقق من الهوية، دون قصد، بالتحقق من صحة القوائم المالية المستخدمة لإخفاء الأموال غير المشروعة، أو لدعم تأسيس الكيانات، أو للمساعدة في إعداد الوثائق المستخدمة في شبكات غسل الأموال الدولية و/أو للتهرب من العقوبات والضرائب، مما يزيد من احتمالية إساءة استخدام الخدمات المهنية عبر الحدود.

2-1-2 تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد لدى العملاء

- عند تقديم خدمات تتضمن مراجعة أو تقييم أو اختبار إطار الرقابة الداخلية للعميل، أو إدارة مخاطر برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد، (مثل التدقيق الداخلي أو الاستشارات أو خدمات التأكيد)، ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين تقييم مدى كفاية وفعالية إطار تحديد وتقييم المخاطر لدى العميل. ويجب عند القيام بذلك مراعاة ما يلي بعناية:
- مراعاة عوامل المخاطر المناسبة.
 - التطبيق الفعال لنهج قائم على المخاطر، بما في ذلك التمييز بين العملاء والمعاملات بناءً على المخاطر.
 - صياغة وتوثيق وتطبيق منهجية مناسبة لتقييم المخاطر بشكل متسق.
 - إشراك أصحاب المصلحة الداخليين المناسبين، بما في ذلك مسؤول الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد، والإدارة العليا، ومديري المخاطر، أو غيرهم حسب طبيعة وحجم أعمال العميل.
 - وجود عمليات للمراجعة/التحديث الدوري لكل من تقييم المخاطر ومنهجيته.
- من الضروري أن يدرك المراجعون والمحاسبون المستقلون أوجه القصور في إدارة مخاطر العميل يزيد إطار التقييم من احتمالية إساءة استخدام الأعمال لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المالي.

3-1-2 عوامل الخطر الرئيسية

- عند إجراء تقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المالي، ينبغي على متخصصي المحاسبة والتدقيق ملاحظة أنه يمكن استخدام مجموعة من المنهجيات، سواء من قبل كيان التدقيق الداخلي أو عملائه، وذلك تبعاً لحجم وطبيعة وتعقيد الأنشطة المعنية. قد يشمل ذلك استخدام نماذج متطورة ذات عوامل خطر مرجحة وحساب درجات المخاطر الإجمالية، أو استخدام نماذج أبسط نسبياً تستند إلى ملفات تعريف المخاطر الإرشادية للعملاء، بما يتماشى مع نموذج العمل وممارسات السوق.

- بغض النظر عن المنهجية المعتمدة، يجب أن تكون متناسبة وأن تسمح بتحديد سيناريوهات المخاطر العالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب توثيق المنهجية بوضوح، وتبريرها، واعتمادها من قبل الإدارة العليا، وتطبيقها بشكل متسق على جميع أنشطة الأعمال ذات الصلة. ينبغي مراعاة مجموعة من عوامل الخطر التالية، مع ملاحظة أن القائمة أدناه ليست شاملة، وقد تكون هناك عوامل إضافية ذات صلة حسب الظروف.

مخاطر العملاء

- تشمل قاعدة عملاء الشركة قطاعات أو صناعات تنتشر فيها فرص غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص.



- يشمل عملاء الشركة أشخاصاً ذوي نفوذ سياسي أو أشخاصاً مرتبطين بهم ارتباطاً وثيقاً، والذين يُعتبرون عملاءً ذوي مخاطر أعلى (يُرجى الرجوع إلى إرشادات مجموعة العمل المالي لعام 2013 بشأن الأشخاص ذوي النفوذ السياسي لمزيد من الإرشادات حول كيفية تحديد الأشخاص ذوي النفوذ السياسي).
- العملاء الذين يصعب تحديد المالك المستفيد الحقيقي أو المصالح المسيطرة في الوقت المناسب بسبب هيكل أو طبيعة الكيان أو العلاقة، أو العملاء الذين يحاولون إخفاء فهم أعمالهم أو ملكيتهم أو طبيعة معاملاتهم، مثل:
 - الاستخدام غير المبرر لشركات وهمية أو شركات صورية، أو شركات واجهة، أو كيانات قانونية ذات ملكية من خلال أسهم اسمية أو أسهم لحاملها، أو سيطرة من خلال مديرين اسميين أو مديرين من الشركات.
 - الأشخاص الاعتباريون أو الترتيبات القانونية، أو تقسيم تأسيس الشركة وإدارة الأصول بين دول مختلفة، كل ذلك دون أي سبب قانوني أو ضريبي أو تجاري أو اقتصادي أو غير ذلك ظاهر.
 - استخدام غير مبرر لترتيبات غير رسمية، مثل قيام أفراد العائلة أو المقربين بدور المساهمين أو المديرين بالنيابة.
- تعقيد غير معتاد في هياكل السيطرة أو الملكية دون تفسير واضح، حيث لا تتوافق ظروف أو هياكل أو مواقع جغرافية أو أنشطة دولية أو عوامل أخرى مع فهم المحاسبين لأعمال العميل وأهدافه الاقتصادية.
- عملاء يبدو أنهم يتصرفون بناءً على تعليمات شخص آخر دون إفصاح.
- عملاء لديهم سوابق جنائية في جرائم نتج عنها عائدات، ويوكلون محاسبين (على علم بهذه السوابق) للقيام بأنشطة محددة نيابة عنهم.
- العملاء الذين ليس لديهم عنوان، أو لديهم عناوين متعددة دون مبرر.
- العملاء الذين يمتلكون أموالاً تفوق بشكل واضح وغير مبرر ظروفهم (مثل أعمارهم، أو دخلهم، أو وظائفهم، أو ثرواتهم).
- سبب اختيار العميل للمحاسب غير واضح، بالنظر إلى حجم الشركة، أو موقعها، أو تخصصها.
- التغيير المتكرر أو غير المبرر للمستشارين المهنيين للعميل أو أعضاء الإدارة.
- يتردد العميل في تقديم جميع المعلومات ذات الصلة، أو لدى المحاسبين أسباب معقولة للشك في أن المعلومات المقدمة غير صحيحة أو غير كافية.
- العملاء ذوو هياكل الملكية أو السيطرة المعقدة أو المهمة أو غير المألوفة، بما في ذلك الكيانات القانونية متعددة المستويات، والترتيبات الخارجية، والمساهمين/المديرين بالوكالة دون مبرر اقتصادي واضح.
- العملاء الذين لا يمكن تحديد أو التحقق من الملكية المستفيدة بسهولة، أو الذين توجد محاولات لإخفاء الملكية أو السيطرة أو طبيعة الأنشطة التجارية.
- العملاء الذين يتصرفون نيابةً عن أطراف ثالثة غير معلنة، أو الذين تبدو تعليماتهم غير متسقة مع ملفاتهم الشخصية.
- العملاء، بمن فيهم الأشخاص ذوو المناصب السياسية البارزة، أو الأشخاص المرتبطون بهم.
- العملاء المترددون في تقديم المعلومات، أو الذين تبدو المعلومات المقدمة غير متسقة أو غير كافية أو غير موثوقة.

المخاطر الجغرافية

- العملاء أو الملاك المستفيدون أو المعاملات المرتبطة بالولايات القضائية المصنفة على أنها عالية المخاطر، بما في ذلك تلك الخاضعة للعقوبات، أو ذات ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الضعيفة.
- العملاء الذين يعملون في ولايات قضائية متعددة دون مبرر اقتصادي أو تجاري واضح.
- نقل الهياكل أو الأنشطة المؤسسية إلى ولايات قضائية دون وجود نشاط تجاري حقيقي.



مخاطر الأعمال والصناعة

- العملاء العاملون في قطاعات مصنفة على أنها عالية المخاطر في هيئة تنظيم الدولة في الإمارات العربية المتحدة أو غيرها من تقييمات المخاطر.
- الشركات التي تعتمد بشكل كبير على النقد أو الشركات التي تتعامل بما يعادل النقد.
- العملاء العاملون في قطاعات ناشئة أو سريعة النمو حيث قد تتطور الرقابة التنظيمية (بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالأصول الافتراضية).
- المنظمات غير الربحية أو الخيرية التي تفتقر معاملاتها إلى غرض اقتصادي واضح أو توافق مع الأنشطة المعلنة.

مخاطر المعاملات والسلوك

- المعاملات أو الترتيبات التي لا تتوافق مع الملف التعريفي المعروف لنشاط العميل أو غرضه الاقتصادي.
- تعقيد غير معتاد أو غير مبرر في الترتيبات أو الهياكل أو المعاملات المالية. • تغييرات مفاجئة في أنماط المعاملات، بما في ذلك النشاط من كيانات غير نشطة.
- تغييرات في اللحظة الأخيرة أو غير مبررة في تعليمات المعاملات أو طرق الدفع أو الأطراف المقابلة.
- استخدام مدفوعات من جهات خارجية أو سلاسل دفع معقدة دون مبرر واضح. • استخدام أصول افتراضية أو أساليب أخرى تهدف إلى إخفاء مصدر الأموال.

مخاطر الرقابة والحوكمة

- نقاط ضعف في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى العميل، بما في ذلك غياب الرقابة، أو عدم كفاية السياسات، أو عدم فعالية التنفيذ.
- عدم كفاية مشاركة الإدارة العليا أو وظائف الامتثال في عمليات إدارة المخاطر.
- مؤشرات على تزوير أو التلاعب بالسجلات المالية، بما في ذلك الفواتير المزورة، أو القروض الوهمية، أو القيود المحاسبية المضللة.

مؤشرات إضافية

- عملاء يمتلكون أصولاً أو أحجام معاملات لا تتناسب مع ملفاتهم الشخصية المعروفة.
- تغييرات متكررة أو غير مبررة في المستشارين المهنيين، أو الإدارة، أو هياكل الملكية.
- عملاء يطلبون خدمات معجلة بشكل غير معتاد دون مبرر معقول.
- عملاء يقدمون رسوماً مرتفعة بشكل غير معتاد دون أساس تجاري واضح.
- مؤشرات على محاولة العميل التهرب من الموافقات التنظيمية أو متطلبات الإبلاغ.

3- العناية الواجبة والمراقبة المستمرة

1-3 العناية الواجبة

إلى جانب التحديد والتقييم الدقيقين لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، والمراقبة المستمرة لعلاقات العملاء ومعاملاتهم، يُعدّ تطبيق تدابير العناية الواجبة المعقولة والمتناسبة بالعملاء أحد المكونات الرئيسية لبرنامج فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة قائم على المخاطر. تتناول المبادئ التوجيهية للشركات والمهنيين غير المالية المحددة، والتي يُعدّ هذا الدليل التكميلي جزءاً منها، العناية الواجبة بالعملاء (بما في ذلك تدابير العناية الواجبة المعززة والمبسطة) بالتفصيل. ويجب على الشركات والمهنيين غير المالية المحددة الرجوع إلى الأقسام ذات الصلة من المبادئ التوجيهية بعناية والامتثال الكامل لمتطلبات العناية الواجبة



بالعملاء/العناية الواجبة المعززة، والمراقبة، وفحص العقوبات، وحفظ السجلات. ومع ذلك، توجد بعض النقاط الإضافية ذات الصلة بشكل خاص بهيئة التدقيق الداخلي. تُسلط هذه النقاط الإضافية الضوء على التصنيفات ومؤشرات المخاطر الخاصة بقطاع المحاسبة والمراجعة المستقلة، والتي تهدف إلى دعم الجهات في تطبيق التدابير بطريقة قائمة على المخاطر، ومتناسبة، وفعالة.

ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين ضمان وجود عمليات مناسبة لفحص العملاء الحاليين والمحتملين. (بما في ذلك المالكين المستفيدين والأشخاص الذين يمارسون السيطرة الإدارية) يتم التحقق من قوائم العقوبات المعمول بها والتقارير الإعلامية السلبية. يجب أن تكون هذه العمليات مستمرة وقائمة على تقييم المخاطر، وأن تشمل الكشف عن أي صلات محتملة بالجرائم المالية، أو الشخصيات السياسية البارزة، أو غيرها من مؤشرات ارتفاع المخاطر. يجب تطبيق متطلبات الفحص بشكل مستمر، وقائمة على تقييم المخاطر، ومتناسبة مع طبيعة العمل، وأثناء التغييرات الجوهرية، وبشكل دوري، بما يتوافق مع طبيعة العمل وإمكانية الوصول إلى المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بتمويل الانتشار والعقوبات المالية الموجهة.

ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين الإلمام بالأدوات المختلفة المتاحة لهذه الأغراض، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قوائم العقوبات الحكومية والدولية المتاحة للجمهور؛ قواعد بيانات معلومات العملاء المتاحة تجاريًا أو القائمة على الاشتراك، وخدمات التحقق من العناية الواجبة؛ واستخدام تقنيات البحث عبر الإنترنت. تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يضمن المحاسبون والمراجعون المستقلون أن يكون عمق الفحص وتواتره متناسبين مع المخاطر المرتبطة به.

يجب على المدققين والمحاسبين المستقلين إدراك أن أحد الأساليب الشائعة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستغلال النفوذ المالي هو إخفاء الملكية المستفيدة باستخدام وسطاء أو وكلاء أو أطر وترتيبات قانونية معقدة. قد يشمل هؤلاء الوسطاء أقارب أو شركاء أعمال أو مستشارين قانونيين أو أطرافًا ثالثة أخرى. في هذا السياق، يجب على المدققين والمحاسبين المستقلين استخدام منهجية قائمة على المخاطر لتحديد المالك المستفيد الحقيقي لعملائهم والتأكد منه. عند الاقتضاء، ينبغي عليهم أيضًا تقييم مدى فعالية إجراءات العناية الواجبة التي يتبعها عملاؤهم فيما يتعلق بالعلاقات التجارية أو الأطراف المقابلة المهمة. على الرغم من أنه لا يُطلب من المدققين والمحاسبين المستقلين فحص جميع الأطراف المقابلة للعملاء بشكل مستقل خلال إجراءات التدقيق القياسية، إلا أنه ينبغي عليهم، عند الاقتضاء، تقييم ما إذا كانت عمليات العناية الواجبة لدى العميل كافية ومنفذة بشكل صحيح.

عادةً، تتمثل نقطة البداية في تحديد الملكية المستفيدة لكيان قانوني أو ترتيب قانوني في طرح أسئلة ذات صلة والحصول على معلومات مباشرة من العلاقة التجارية أو العميل. ينبغي تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها للتأكد من معقوليتها واتساقها، وينبغي تأكيدها أو تدعيمها بشكل مناسب بالرجوع إلى مصادر مستقلة موثوقة كلما أمكن ذلك، باستخدام نهج قائم على المخاطر (على سبيل المثال، عند تحديد حالات ذات مخاطر عالية). وبالتالي، لا يُعتمد فقط على الإقرارات المقدمة من العملاء عندما يستدعي ملف المخاطر العام تدقيقًا مُعمقًا. قد تُثير عملية التحقق هذه أسئلة إضافية تتطلب مزيدًا من التدقيق من قبل هيئة التدقيق الداخلي، وتوضيحات من جهة العمل أو العميل، بهدف ضمان اقتناع هيئة التدقيق الداخلي بمعرفة هوية المالكين المستفيدين الحقيقيين، واقتناعها بشرعية مصدر أموالهم.

عمومًا، في سياق عملية التدعيم هذه، قد تشمل المصادر المستقلة الموثوقة (على سبيل المثال لا الحصر) المراجع المصرفية أو معلومات الحسابات المصرفية المقدمة من المؤسسات المالية أو وكالات/خدمات تقارير الائتمان التجارية؛ استخدام السجلات العامة و/أو المعلومات الضريبية، مثل السجلات التجارية أو أرقام التعريف الضريبي الفيدرالية/الوطنية للتحقق من ملكية الكيانات القانونية. في حال عدم توفر هذه المصادر، ينبغي على المحاسبين والمدققين المستقلين النظر في بدائل موثوقة كوسائل للتحقق، بما يتناسب مع مستوى المخاطر المحدد. عند طلب إجراء العناية الواجبة بالعملاء، ينبغي على المحاسبين والمدققين المستقلين الانتباه إلى الحالات التي يبدو فيها الشركاء التجاريون أو العملاء الحاليون أو المحتملون غير قادرين أو غير راغبين في الكشف عن معلومات الملكية ذات الصلة، أو



في منح أي أذونات مطلوبة لأطراف ثالثة للكشف عن هذه المعلومات المتعلقة بهم لأغراض التحقق أو التأكد. قد تشير هذه الظروف السياقية إلى ارتفاع مستوى المخاطر. كما ينبغي عليهم الانتباه إلى عوامل العناية الواجبة بالعملاء، مثل:

- مدى توافق ملف تعريف العميل (بما في ذلك موارده الاقتصادية أو المالية، وظروفه الشخصية أو المهنية) مع تفاصيل المعاملة أو الأنشطة المعنية (بما في ذلك طبيعتها وحجمها وتكرارها).
- استخدام هيكل أو ترتيبات قانونية معقدة أو مهمة (مثل الصناديق الاستثمارية، والمؤسسات، وشركات الاستثمار الشخصية، وصناديق الاستثمار، أو الشركات الخارجية)، والتي قد تُخفي هوية المالك المستفيد الحقيقي أو مصدر الأموال.
- احتمال وجود علاقة مع شخصيات سياسية بارزة، لا سيما فيما يتعلق بالعملاء الأجانب.
- احتمال وجود علاقة سابقة بين طرفي الصفقة (البائع والمشتري) أو مؤشرات أخرى على أن المعاملة لا تتم على أساس تجاري عادل.
- محاولات التأثير (بما في ذلك من خلال الرشوة أو وسائل الإكراه الأخرى) على الشفافية أو الدقة التي تؤدي بها هيئات الرقابة الداخلية واجباتها.

ينبغي مراعاة العوامل المذكورة آنفًا عند تأسيس علاقة عمل، وكذلك خلال فترة استمرارها. يجب أن يستند تطبيق إجراءات العناية الواجبة إلى تقييم المخاطر المُجرى، بما في ذلك مدى كثافة المراقبة المستمرة. ويتعين على المحاسبين والمراجعين المستقلين رفض العلاقات أو إنهاؤها في حال تعذر التحقق بشكل معقول من الملكية المستفيدة أو مصدر الأموال/أصلها، أو في حال تعذر تخفيف مخاطر العقوبات/التمويل غير المشروع.

ومن الأساليب الأخرى الشائعة في مختلف أنواع غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة، استخدام المستندات المزورة أو الاحتيالية. وفي الحالات التي يعمل فيها المحاسبون والمراجعون المستقلون بصفة تتعلق بالموافقة أو إبداء الرأي بشأن الاستحواذ على كيانات قانونية أو ترتيبات قانونية، أو التصرف فيها، أو نقلها، أو تمويلها، ينبغي عليهم إيلاء اهتمام خاص بصحة المستندات أو الأدوات المالية (بما في ذلك الأوراق المالية، والسندات، وسندات الملكية، ومستندات القروض أو الرهن العقاري، والسندات الإذنية، أو غيرها من المستندات والمعلومات) ذات الصلة.

2-3 المراقبة المستمرة

بحسب طبيعة أنشطة المحاسبة والتدقيق، وتواتر ونوع الخدمات المقدمة، قد لا يكون من الممكن دائمًا للمحاسبين والمدققين المستقلين إجراء مراقبة مستمرة ومفصلة لكامل أنشطة عملائهم بنفس طريقة المؤسسات المالية المرخصة (على سبيل المثال، عند تدقيق جانب محدد من الضوابط الداخلية للعميل أو برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة). ومع ذلك، من المهم أن يتخذ المحاسبون والمدققون المستقلون خطوات معقولة لحماية أنفسهم وعمالهم من إساءة استخدامهم من قبل المجرمين. يشمل ذلك اتخاذ خطوات لضمان عدم تحولهم، دون علمهم، إلى شركاء في غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال مصادر وأساليب حصولهم على أتعابهم مقابل الخدمات التي يقدمونها، وذلك في حال كانت هذه المصادر والأساليب متاحة لهيئة التدقيق المستقلة من خلال اتفاقيات الأتعاب، أو وثائق التعاقد، أو المعلومات التي يتم الحصول عليها في سياق تقديم الخدمات المهنية. في هذا الصدد، ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين بذل جهود معقولة لفحص طبيعة وحجم وتواتر واتساق المعاملات التي يشارك فيها العميل، مع إيلاء اهتمام خاص لأنشطة العميل المتوقعة وما يُعتبر طبيعيًا للمؤسسات في ظروف مماثلة. ومن الأمثلة على الطرق التي يمكنهم اتباعها للقيام بذلك، على سبيل المثال:

- فحص المعلومات الواردة في السجلات التجارية أو المحفوظة لدى الوكلاء المسجلين، للكشف عن أي تغييرات أو تعديلات أو تحويلات غير متوقعة.



- مراقبة التغييرات في الملكية، وتوزيعات الأرباح، والمساهمات الرأسمالية الإضافية، ونشاط الإقراض والاقتراض، وتوكيلات المحاماة، والمؤشرات المماثلة للملكية المستفيدة الحقيقية و/أو السيطرة، للكشف عن أي تناقضات أو أنماط غير عادية أو تغييرات غير متوقعة.
- مراقبة تواتر وحجم المعاملات أو تحويلات الأموال، كما هو موضح في السجلات المالية للعميل، من خلال مراجعة السجلات المحاسبية أو أدلة التدقيق أو المعلومات المقدمة أثناء عمليات التدقيق، لتحديد أي تناقضات مع الملف التجاري المتوقع.
- عند تحصيل رسوم الخدمات، أو عند استرداد النفقات الثرية: التأكد من أن الأموال المستلمة، عند استلام الرسوم أو المبالغ المستردة، تأتي من مصادر معروفة خضعت للتدقيق والتحقق من قبل محاسبين ومراجعين مستقلين، وليس من أطراف ثالثة، أو حسابات أجنبية، أو مصادر أخرى مجهولة؛ والتأكد أيضاً من أن طرق الدفع و/أو الأدوات المالية المستخدمة تتوافق مع بيانات العميل، وليست طرقاً تخفي مصدر الأموال (مثل النقد، والشيكات المصرفية، والحوالات البريدية، والبطاقات مسبقة الدفع، والشيكات المصدقة من طرف ثالث، والعملات المشفرة، أو غيرها من طرق الدفع التي يصعب تتبعها).

3-3 التزامات الإبلاغ

يخضع المحاسبون والمراجعون المستقلون لالتزامات الإبلاغ بموجب إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يُشكل عنصراً أساسياً في النظام الوطني للكشف عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة وتحليلها والتخفيف من آثارها. تسري هذه الالتزامات بغض النظر عما إذا كانت المعاملة أو النشاط قد اكتمل أو تم الشروع فيه أو تم إيقافه، ويجب الوفاء بها في الوقت المناسب وبدقة وسرية تامة.

تماشياً مع النهج القائم على المخاطر، فإن التزامات الإبلاغ في قطاع هيئات الرقابة الداخلية تنطلق أساساً من تحديد الأنشطة أو العلاقات أو الهياكل المشبوهة. وبناءً على ذلك، يُطلب من هيئات الرقابة الداخلية تقديم تقارير المعاملات المشبوهة أو تقارير الأنشطة المشبوهة، وأي أنواع أخرى من التقارير، إن وجدت، إلى وحدة الاستخبارات المالية، حيث توجد أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال أو المعاملات أو الأنشطة ذات الصلة مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو ترويج الأموال، أو بعائدات الجريمة.

ينطبق هذا الالتزام بغض النظر عن قيمة المعاملة، متى ما نشأت أسباب معقولة للاشتباه بناءً على المعلومات المتاحة لهيئة الرقابة الداخلية أثناء تقديم خدماتها، ويشمل ذلك محاولات القيام بأنشطة مشبوهة، بما في ذلك الحالات التي ترفض فيها هيئة الرقابة الداخلية إقامة علاقة عمل أو الاستمرار فيها بسبب مخاوف تم رصدها أثناء إجراءات العناية الواجبة بالعميل أو المراقبة المستمرة. لا يعتمد واجب الإبلاغ على اليقين أو إثبات النشاط غير المشروع، بل ينشأ عن اشتباه معقول مبني على المعلومات المتاحة، والتقدير المهني، وتقييم مؤشرات المخاطر. لذا، ينبغي على هيئات الرقابة الداخلية ضمان أن تُمكن العمليات الداخلية من تحديد هذه الاشتباهات وتصعيدها وتقييمها في الوقت المناسب.

إضافةً إلى الإبلاغ بناءً على الاشتباه، يجب على هيئات الرقابة الداخلية ضمان دمج التزامات الإبلاغ بشكل كامل في أطرها التشغيلية وفي سياق الحوكمة. يشمل ذلك وضع إجراءات تصعيد داخلية واضحة، والتأكد من إلمام الموظفين المعنيين بمسؤولياتهم في الإبلاغ عن أي مخاوف إلى مسؤول الامتثال/مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، والاحتفاظ بالوثائق المناسبة لدعم عملية اتخاذ القرار.

عند تحديد أي اشتباه، يجب على هيئة الرقابة الداخلية تقديم تقرير عن نشاط مشبوه أو تقرير عن نشاط مشبوه إلى وحدة الاستخبارات المالية على الفور، وفقاً للمتطلبات والجدول الزمني المعمول بها. يجب أن تكون التقارير شاملة ودقيقة ومدعومة بتفاصيل كافية لتمكين وحدة الاستخبارات المالية من فهم طبيعة الاشتباه والأطراف المعنية والنشاط الأساسي.



في جميع الأحوال، ينبغي التركيز على توضيح أساس الشك بوضوح، بدلاً من تقديم استنتاجات قاطعة. ويجب إرفاق المستندات الداعمة وتفصيل المعاملات والمعلومات الأساسية ذات الصلة، إن وجدت. بعد تقديم تقرير المعاملات المشبوهة/تقرير الأنشطة المشبوهة، يجب على المحاسبين والمدققين المستقلون الامتثال لأي تعليمات صادرة عن وحدة الاستخبارات المالية، وضمان اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بالعلاقة التجارية. قد يشمل ذلك تعزيز المراقبة، أو فرض قيود على أنشطة معينة، أو، عند الاقتضاء وفي حال عدم وجود تعليمات مخالفة، النظر في إنهاء العلاقة.

يُحظر على المحاسبين والمدققين المستقلين بشكل صارم الإفصاح، بشكل مباشر أو غير مباشر، للعميل أو أي طرف ثالث، عن تقديم تقرير معاملات مشبوهة أو تقرير أنشطة مشبوهة أو أي نوع آخر من التقارير إلى وحدة الاستخبارات المالية، أو عن نية تقديمه، أو عن إجراء تحقيق جارٍ أو محتمل. يشمل هذا الحظر أي معلومات قد تؤدي بشكل معقول إلى علم العميل بمثل هذه التقارير. يُعدّ الحفاظ على السرية أمراً بالغ الأهمية لضمان نزاهة التحقيقات وحماية فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تؤدي انتهاكات أحكام الإبلاغ إلى عقوبات قانونية وإدارية. تجدر الإشارة إلى أن اتخاذ خطوات لرفض معاملة ما، أو تأخير تقديم الخدمات، أو طلب معلومات إضافية لأغراض الامتثال المشروعة، لا يُعدّ إبلاغاً، شريطة أن تُنفذ هذه الإجراءات بطريقة لا تكشف عن وجود بلاغ أو شبهة.

من المهم الإشارة إلى أن هيئات التحقيق المستقلة مُلزّمة بالرجوع إلى المبادئ التوجيهية للأنشطة والمهن غير المالية المُحددة، الصادرة عن وزارة الاقتصاد والسياحة، للاطلاع على المتطلبات الشاملة والإرشادات الإضافية بشأن التزامات الإبلاغ. تظل هذه الهيئات خاضعة لجميع متطلبات ما بعد الإبلاغ، بما في ذلك حفظ السجلات، والحفاظ على السرية، والتعاون مع السلطات المختصة، وفقاً لما هو منصوص عليه في الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به.

4- التحديات على مستوى القطاعات المشتركة و أفضل الممارسات

1-4 التحديات على مستوى القطاعات

- يعمل قطاع التدقيق الداخلي كجهة رقابية ومُقدّمة ضمانات، وهو ما يختلف جوهرياً عن القطاعات التي تتعامل مع النقد أو السلع عالية القيمة. لذا، لا يكمن التحدي الرئيسي في نقل القيمة بحد ذاته، بل في إمكانية استغلال الخدمات المهنية لإضفاء مظهر من الشرعية على الشؤون المالية، والهياكل المؤسسية، وترتيبات الملكية، أو المعاملات. عملياً، قد يشارك المحاسبون والمدققون في مراحل تتيح لهم الوصول إلى تفاصيل الملكية المستفيدة، والوثائق المالية، والوضع الضريبي، والضوابط الداخلية، والترتيبات العابرة للحدود، والمعاملات المالية. عند استغلال هذه الخدمات، يُمكن أن تُتيح إخفاء الأرباح غير المشروعة، أو إخفاء الملكية أو السيطرة، أو التستر على المعاملات غير النظامية ضمن عمليات تجارية مشروعة.
- يُشكّل انتشار عملاء الشركات، مثل تلك التي تمتلك هياكل قانونية معقدة، أو ترتيبات ترشيح، أو ملكية أجنبية، أو نماذج تشغيل عابرة للحدود، صعوبات في تحديد المالك المستفيد الحقيقي والتحقق منه بدقة، وفهم من يسيطر في نهاية المطاف على العميل أو يستفيد من هذه الخدمات. قد يتفاقم انعدام الشفافية في الملكية والسيطرة عندما تمتد الهياكل عبر ولايات قضائية متعددة، أو عندما تؤدي كيانات المجموعة أدواراً مختلفة في بلدان مختلفة، أو عندما لا تتوافق السجلات المحاسبية بشكل كافٍ مع نموذج العمل المعلن. ويُعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يشمل المشهد الأوسع للشركات غير المالية ذات المسؤولية المحدودة الأعمال الدولية، والتفاعل مع العملاء الأجانب، والأنشطة في المناطق الحرة.
- يُشكّل تعامل القطاع مع العملاء الأجانب والعمليات العابرة للحدود صعوبات إضافية فيما يتعلق بالعناية الواجبة، والشفافية، والتحقق من العقوبات، وتوحيد الوثائق. قد تُعقد الاختلافات في الأطر القانونية، والوصول إلى سجلات موثوقة، وجودة سجلات الشركات الأجنبية، واستخدام كيانات قابضة خارجية أو وسيطة، قدرة شركات التدقيق الداخلي على التحقق من الملكية، أو مصدر الأموال، أو المبرر الاقتصادي بنفس مستوى الضمان المُطبّق على العملاء المحليين. عملياً، قد يزيد هذا من احتمالية إساءة استخدام الخدمات المهنية لدعم هياكل أو معاملات لا تتوافق مع أنشطة العميل التجارية أو المالية المشروعة.



- ينشأ تحدٍ آخر من التوتر بين الاستقلالية المهنية والضغط التجاري وتأثير العملاء. فعندما تكون المعاملة التجارية ذات أهمية تجارية، أو عندما يكون العميل ذا علاقات واسعة أو مُصرّاً على السرعة، قد يكون هناك، صراحةً أو ضمناً، اعتباراً الثغرات في التوثيق، أو عدم وضوح الملكية، أو سمات المعاملات غير المعتادة، أمراً روتينياً. وتزداد هذه المشكلة حدةً عندما يطلب العملاء إنجازاً فورياً في عمليات إعادة الهيكلة، أو عمليات الاستحواذ، أو الخطط الضريبية، أو إجراءات التصفية، أو الموافقات على القوائم المالية، أو غيرها من المعاملات التي قد تُؤدّ ضغطاً للمضي قدماً مع معالجة المخاطر بشكلٍ كافٍ. وتؤكد إرشادات مجموعة العمل المالي للمحاسبين على أهمية التقدير المهني والتدابير القائمة على المخاطر في هذه الحالات تحديداً.
- وقد لاحظت هيئة التقييم القطاعي للمخاطر التابعة لوزارة الاقتصاد والسياحة تفاوتاً في مستوى نضج الامتثال بين الشركات، لا سيما المكاتب الصغيرة حيث يؤدي محدودية الموارد المخصصة للامتثال، ووجود ثغرات في تصعيد الأمور إلى الإدارة العليا، وعدم كفاية التدريب المُخصّص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاعتماد المفرط على العمليات اليدوية، إلى تقييمات غير متسقة للمخاطر، وضعف توثيق القرارات، وعدم كفاية تحديد الأنشطة المشبوهة. لوحظت نقاط الضعف هذه في الرقابة، والتي تتطلب تحسيناً للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة بفعالية.

2-4 أفضل الممارسات

- ينبغي على هيئة التدقيق الداخلي إظهار وعي بالمخاطر على المستويات الوطنية والقطاعية والتجارية، وتطبيق نهج موثوق ومتناسب قائم على المخاطر للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة. يجب أن يوجه النهج القائم على المخاطر المُطبق جميع جوانب الامتثال، بدءاً من قبول العملاء الجدد وحتى المراقبة والتصعيد. ينبغي أن يشمل ذلك إجراء تقييمات دورية للمخاطر على مستوى المؤسسة، مع مراعاة ملف تعريف العميل، وشفافية الملكية، والانتشار الجغرافي، ونوع الخدمة، وقناة التسليم، وترتيبات الرسوم/الدفع، والتعرض للعقوبات/التمويل غير المشروع. ينبغي أن توجه المنهجيات المنظمة عملية تسجيل المخاطر، وأوزان عوامل المخاطر، والتقييم النوعي، بما يتناسب مع حجم الأنشطة وتعقيدها. يظل اعتماد الإدارة العليا ومشاركتها في عملية النهج القائم على المخاطر أمراً بالغ الأهمية. يجب أن يخضع تقييم المخاطر لتحديثات دورية، لا سيما عند حدوث تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال أو المخاطر أو البيئة التنظيمية.
- يجب على الكيانات وضع إطار حوكمة قوي يتناسب مع حجم أعمالها ومستوى المخاطر التي تتعرض لها. ويجب تعيين مسؤول امتثال مؤهل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وانتشار الأسلحة. ومسؤول إبلاغ عن غسل الأموال يتمتع بمعرفة متخصصة بالقطاع وفهم جيد للالتزامات التنظيمية. ينبغي وجود سياسات وإجراءات مكتوبة تتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات. ويجب أن يخضع جميع الموظفين لتدريب دوري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وانتشار الأسلحة، بما في ذلك موظفو الخطوط الأمامية والإدارة العليا. يجب على الكيانات ضمان وجود أطر عمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة على مستوى المجموعة في حال وجود فروع أو شركات تابعة متعددة. ونظراً لأن التقييم القطاعي للمخاطر يُشير إلى عدم اكتمال تقارير الإدارة العليا وعدم كفاية التدريب كنقاط ضعف في القطاع، فينبغي على الكيانات ضمان تصعيد قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة إلى الإدارة العليا بانتظام، وتوثيق القرارات المتعلقة بالعملاء أو التعاملات عالية المخاطر ومراجعتها.
- يبقى بذل العناية الواجبة أمراً بالغ الأهمية لمنع إساءة استخدام القطاع في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة وانتشار الأسلحة. يجب على الجهات المعنية فهم هوية الجهة التي تتعامل معها، وفهم الملكية المستفيدة، وآليات السيطرة، والأسس الاقتصادية. تشمل أفضل الممارسات التحقق من الهوية من خلال مصادر موثوقة ومستقلة، وفهم الغرض من التعامل وطبيعته، وتقييم مدى توافق هيكل السيطرة مع الملف التعريفي المعلن للعميل. في حال وجود ارتباط بمناطق ذات مخاطر عالية، أو بشخصيات سياسية بارزة ومقربين منها، أو بعملاء أو وسطاء غير مقيمين، حيث يكون دورهم غير واضح ولا يوجد مبرر اقتصادي لذلك، ينبغي توخي الحذر الشديد. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات المعنية تطبيق نظام مراقبة مستمر يتناسب مع مستوى المخاطر التي يتعرض لها العميل.



- ينبغي على الجهات اتباع نهج قائم على الخدمات لتحديد المخاطر وتخفيفها. يجب تحديد الخدمات المرتبطة بمخاطر أعلى وإخضاعها لضوابط مشددة منذ قبول التعاقد وحتى نهاية تقديم الخدمة. عملياً، ينبغي أن تخضع التعاقدات التي تشمل هيكلية الشركات، أو الترتيبات المعقدة العابرة للحدود، أو تصفية الشركات أو أعمال الإعسار المرتبطة بثروات غير مبررة، أو المعاملات المالية غير الروتينية، لتدقيق وإشراف إداري مُعززين. وبذلك، لا يقتصر ضبط الضوابط على العميل المُخدّم فحسب، بل يشمل أيضًا نوع الخدمة المطلوبة من الجهة.
- ينبغي على الجهات ضمان إجراء عمليات فحص وتحقق من المعلومات الإعلامية السلبية بشكل مستمر وقائم على أساس المخاطر للعملاء، والمالكين المستفيدين، والأشخاص المسيطرين، والأطراف المقابلة ذات الصلة، عند الاقتضاء. كما ينبغي إجراء فحص للعقوبات وفقاً لقوائم عقوبات دولة الإمارات العربية المتحدة والأمم المتحدة.
- ينبغي على الجهات ضمان مستوى مناسب من التدقيق في المستندات والتبريرات وسرد المعاملات المقدمة من العميل، لا سيما في الحالات التي تتضمن فيها الخدمة إعداد التقارير المالية أو التعامل مع سجلات الملكية، أو المعلومات الضريبية، أو سجلات الشركات التي يقدمها العميل. تشمل أفضل الممارسات ضمان اتساق المستندات عبر مختلف المصادر، والتحقق من مطابقة الأرقام والتواريخ والأطراف المقابلة ومعلومات الملكية، والتصعيد في حال ظهور سجلات مؤرخة بتاريخ سابق، أو ملفقة، أو غير متسقة تجارياً، أو غير مدعومة بفهم الجهة لأعمال العميل.
- يجب وضع إجراءات تصعيد داخلية واضحة وموثقة، وتدريب الموظفين على تحديد المؤشرات التحذيرية المتعلقة بمهنة المحاسبة، بما في ذلك غموض الملكية، والهيكل العابرة للحدود غير المبررة، والفواتير المزورة، والقروض الوهمية، وإساءة استخدام الكيانات التجارية، ومؤشرات التهرب من العقوبات، ومحاولات الضغط على الجهة لتقليل عملية التدقيق وتجاهل الثغرات التي قد تنشأ.

5- الأنماط

كما ورد في المبادئ التوجيهية، فإن الأساليب التي يستخدمها مرتكبو الجرائم في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة تتطور باستمرار وتزداد تعقيداً. ونتيجةً لذلك، لا يمكن تقديم قائمة شاملة بأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة ذات الصلة بالمحاسبين والمراجعين المستقلين، نظرًا لظهور أساليب وتنوعات جديدة باستمرار. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات وتحليلات الحالات وتوصيات مجموعة العمل المالي إلى وجود العديد من الأنماط الشائعة التي تخص مجال المحاسبة تحديداً، والتي قد يكتشفها المحاسبون والمراجعون المستقلون أثناء تقديم خدماتهم للعملاء.

تتوافق هذه الأنماط عمومًا مع الأهداف التقليدية لغسل الأموال والجرائم المالية المرتبطة بها، والتي تشمل:

- إخفاء أو تمويه هوية المالك المستفيد الحقيقي أو الشخص المسيطر.
 - إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال المعنية.
 - تحويل أو استخلاص قيمة أو منفعة من الأصول المعنية لصالح مرتكبي الجرائم.
- ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين إدراك أنه في الواقع العملي، غالبًا ما تُستخدم أنماط وأساليب متعددة معًا في ترتيب واحد أو معاملة واحدة أو سلسلة من المعاملات ذات الصلة. لذا، ينبغي عليهم البقاء متيقظين لمؤشرات النشاط المشبوه في جميع الخدمات التي يقدمونها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي دمج المراجعة الدورية لاتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عمليات فحص الموظفين وتدريبهم وتقييم المخاطر.

فيما يلي بعض الأنماط الأكثر شيوعًا ذات الصلة بقطاع المحاسبين والمراجعين المستقلين:

استخدام الكيانات الاعتبارية والهيكل القانونية المعقدة



تأسيس و/أو استخدام الكيانات الاعتبارية والشركات (بما في ذلك الشركات الوهمية) والهياكل أو الترتيبات القانونية المعقدة (مثل الصناديق الاستثمارية). على الرغم من وجود العديد من الأسباب المشروعة للكيانات القانونية لإنشاء كيانات قانونية أو ترتيبات قانونية أخرى (مثل الصناديق الاستثمارية أو المؤسسات، والكيانات ذات الأغراض الخاصة، وحتى الشركات الوهمية في ظروف معينة)، إلا أن هذه الهياكل قد تُستغل أيضاً من قبل المجرمين لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.

تشمل بعض الأمثلة على الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- استخدام الشركات والصناديق الاستثمارية و/أو أسهم لحاملها لإخفاء الملكية المستفيدة.
 - استخدام شركات وهمية* لإخفاء عائدات الجريمة و/أو تغليفها.
 - استخدام وسطاء محترفين أو أمناء أو مساهمين بالاسم لإضفاء مظهر من الشرعية و/أو لإخفاء الملكية المستفيدة.
- يُعدّ هذا التصنيف ذا صلة خاصة بالمحاسبين والمراجعين المستقلين، حيث تشمل مهامهم إعداد التقارير المالية أو الاستشارات الضريبية أو غيرها من الخدمات التي تُتيح رؤية واضحة لهياكل الملكية والسيطرة.

إساءة استخدام الخدمات المهنية لإضفاء مظهر من الشرعية

قد تُساء استخدام الخدمات المهنية التي يقدمها المحاسبون والمراجعون المستقلون، سواء عن قصد أو غير قصد، لإضفاء مظهر من الشرعية على الشؤون المالية، والسجلات المحاسبية، والهياكل المؤسسية، والترتيبات الضريبية، أو المعاملات. ومن الأمثلة على ذلك:

- إعداد أو عرض بيانات مالية تُخفي المصدر الحقيقي للأموال أو طبيعتها.
- إنشاء أو دعم قيود محاسبية، أو معاملات بين الشركات، أو قروض، أو ترتيبات حقوق ملكية فكرية، أو رسوم استشارية تفتقر إلى جوهر اقتصادي حقيقي.
- استخدام أعمال الضرائب، أو إعادة الهيكلة، أو الاستشارات المؤسسية لدعم معاملات أو هياكل تُخفي منشأ الأصول، أو وجهتها، أو ملكيتها.
- استخدام مخرجات التدقيق، أو التأكيد، أو المحاسبة لطمأننة الأطراف المقابلة، أو المؤسسات المالية، أو غيرهم من مقدمي الخدمات المهنية في الحالات التي يكون فيها النشاط الأساسي مشبوهاً.

غسل الأموال المرتبط بالعقارات من خلال الهياكل المؤسسية أو المالية

لا تزال العقارات وسيلة شائعة لغسل العائدات غير المشروعة. يتقاطع عمل المحاسبين والمراجعين المستقلين مع عمل المحاسبين المستقلين في نوع الخدمات المقدمة، سواء كانت محاسبية أو تتعلق بهيكل الضرائب، وما إلى ذلك. وتشمل بعض الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر:

- استخدام الكيانات التجارية لحيازة أو امتلاك العقارات
- استخدام ترتيبات إقراض أو رهن عقاري معقدة
- التلاعب بتقييم أو تقدير قيمة العقار
- استخدام العقارات لإخفاء الأموال المتأتية من أنشطة غير مشروعة

غسل الأموال عبر التجارة وإساءة استخدام الوثائق التجارية

تُعدّ المعاملات التجارية، سواءً المحلية أو الدولية، نمطاً معروفاً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. من منظور المحاسبة والتدقيق والاستشارات والمراجعة الجنائية، تشمل بعض الأساليب الأكثر شيوعاً في هذا الصدد، والتي ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين الإلمام بها، على سبيل المثال لا الحصر:



- التلاعب بالفواتير (زيادة أو نقصان أو تزوير الفواتير)
- الشحنات الاحتياطية (بضائع مُضللة، شحنات وهمية)
- التهرب من الجمارك أو ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة

عقوبات التهرب من العقوبات وإخفاء أنشطة تمويل انتشار الأسلحة

ينبغي على المحاسبين والمراجعين المستقلين إدراك أن خدماتهم المهنية قد تُساء استخدامها لدعم محاولات التهرب من العقوبات أو أنشطة تمويل انتشار الأسلحة، والتي تتضمن في المقام الأول إخفاء الملكية المستفيدة، أو إخفاء الأطراف المقابلة، أو هيكله المعاملات لتجنب الكشف عنها. تشمل بعض الأمثلة، على سبيل المثال لا الحصر:

- استخدام شركات واجهة أو كيانات تابعة لإخفاء الروابط مع الأشخاص أو السلطات القضائية الخاضعة للعقوبات.
- استخدام سلاسل ملكية أو دفع معقدة لإخفاء المستخدم النهائي أو الوجهة النهائية أو المستفيد الحقيقي.
- التلاعب بالسجلات المحاسبية أو التجارية لإخفاء طبيعة السلع أو الخدمات أو الأطراف المقابلة.
- استخدام الخدمات المهنية لدعم هياكل تبدو مشروعة، ولكنها في الواقع تُسهّل التهرب من العقوبات أو التجارة المرتبطة بالتمويل غير المشروع.

إساءة استخدام حسابات العملاء أو الأطراف الثالثة، وتدفقات الدفع، وترتيبات التسوية.

في حالات محدودة، قد تُستغل الترتيبات التي تتضمن خدمات يتعرض فيها المحاسبون والمراجعون المستقلون لتعليمات الدفع أو أموال العملاء أو تسويات الأطراف الثالثة (مثل حالات الإعسار أو التصفية أو دعم إعادة الهيكلة أو الخدمات الاستشارية التي تتضمن شفافية التسوية) أو التدفقات المالية ذات الصلة الوثيقة، لتسهيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة.

تشمل الأمثلة ما يلي:

تحويلات من أو إلى أطراف ثالثة لا علاقة لها بالغرض التجاري الأساسي، إلغاء المعاملات متبوعًا بتعليمات لإعادة الأموال إلى طرف آخر، تغييرات غير مبررة في طرق الدفع، تعليمات التسوية أو الأطراف المقابلة، استخدام القروض أو السلف أو التعويضات أو ترتيبات الرسوم المهنية لإخفاء حركة القيمة.

على الرغم من أن هذا التصنيف يرتبط عادةً بتقديم الخدمات من قبل المحامين أو مزودي خدمات الدفع، إلا أنه يظل ذا صلة بمهنة المحاسبين المعتمدين، لا سيما في الحالات التي يشارك فيها المحاسبون في دعم إعادة الهيكلة، أو أعمال الإعسار، أو ترتيبات أموال العملاء، أو الخدمات الاستشارية المرتبطة بتدفقات الدفع.

أنماط أخرى ذات صلة

تشمل أمثلة الأساليب الأخرى التي يستخدمها المجرمون لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، والتي غالباً ما ترتبط بالتهرب الضريبي، ولكنها ترتبط أيضاً بجرائم أخرى، على سبيل المثال لا الحصر:

- المعاملات المتعلقة برسوم التراخيص أو حقوق الملكية الفكرية
- اتفاقيات القروض/الائتمان الخاصة
- استخدام اتفاقيات استشارية احتياطية
- استخدام اتفاقيات استثمار احتياطية
- إساءة استخدام المؤسسات الخيرية أو غير الربحية من خلال ضعف الشفافية أو ضعف الرقابة المالية



6- مؤشرات الخطر

إن قائمة المؤشرات التحذيرية التالية للأنشطة/المعاملات المشبوهة المحتملة ليست شاملة. من المهم ملاحظة أن وجود مؤشر واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة أن المعاملة تنطوي على جريمة. بل يشير ذلك إلى ضرورة بذل مزيد من العناية الواجبة أو إجراء تحقيق إضافي. يجب على مسؤول الامتثال المعين في الجهة المعنية تقييم الظروف بدقة لتحديد ما إذا كان النشاط/المعاملة مشبوهاً بالفعل.

1-1-6 سلوك العميل - فردي

إخفاء أو تمويه هوية المالك المستفيد الحقيقي

- استخدام الشركات، والصناديق الاستثمارية، و/أو أسهم لحاملها لإخفاء الملكية المستفيدة.
- استخدام شركات وهمية لإيداع و/أو إخفاء عائدات الجريمة.
- استخدام وسطاء محترفين، أو أمناء، أو مساهمين بالوكالة لإخفاء مظهر من الشرعية و/أو إخفاء الملكية المستفيدة.
- إنشاء أو استخدام هياكل قانونية متعددة الاختصاصات وترتيبات قانونية لإخفاء الملكية المستفيدة، أو لتسهيل ارتكاب جريمة أصلية تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
- أن يكون الكيان مملوكاً أو تابعاً لكيان قانوني مؤسس/منشأ في ولاية قضائية لا تشترط على الشركات الإبلاغ عن المالكين المستفيدين إلى سجل مركزي.
- تغيير الملكية دون إخطار المحاسب بالتغييرات التي تم إجراؤها.
- يستحوذ على شركات وهمية أو يستخدمها، أو شركات منشأة مسبقاً، في مناطق تسمح باستخدامها ولكنها لا تشترط تحديث معلومات الملكية.
- عند استجوابه بشأن مصدر الأموال، أو السجل الضريبي، أو الملكية المستفيدة، أو المعاملات العابرة للحدود، يصبح الشخص دفاعياً أو مراوغاً أو عدائياً.

سلوك مشبوه أو انعدام الشفافية

- عندما يتردد العميل أو يرفض تقديم معلومات شخصية، أو يشك المحاسب بشكل معقول في صحة المعلومات المقدمة أو كفايتها.
- عندما يرفض التعاون أو تقديم المعلومات والبيانات والوثائق المطلوبة عادةً لتسهيل عملية التدقيق، أو عندما يكون غير مُلم بتفاصيل أعمال الشركة.
- عندما يعجز العميل أو يرفض شرح ما يلي:
 - النشاط التجاري وتاريخ الشركة.
 - هوية المالكين المستفيدين.
 - مصدر الثروة والأموال.
 - طبيعة تعاملاتهم التجارية، لا سيما مع جهات موجودة في مناطق أجنبية.
 - سبب اتباعهم أسلوباً معيناً في ممارسة أنشطتهم.
- يتجنب العميل التواصل الشخصي بشكلٍ فعلي دون مبرر كافٍ.
- عند عدم الحفاظ على التواصل أو الاتصال بعد التعيين الأولي للمحاسب، في حين أنه من المتوقع ذلك عادةً.
- يوقع العميل على حسابات شركات متعددة (خاصةً شركات غير مرتبطة) دون تقديم تفسير كافٍ.
- تقديم طلبات غير معتادة (بما في ذلك تلك المتعلقة بالسرية) للمحاسب أو موظفيه.



- عندما يبدو قلقًا للغاية أو يطرح أسئلة تفصيلية حول مسائل الامتثال، مثل العناية الواجبة بالعميل أو متطلبات الإبلاغ عن المعاملات.
- عندما يدعي الفرد أنه يعمل لحسابه الخاص، أو يدير أعمالًا تجارية نقدية، أو يعمل في قطاع غير رسمي في الخارج، ولكنه لا يقدم إقرارات ضريبية قابلة للتحقق، أو بيانات مالية مدققة، أو إثباتًا موثوقًا من طرف ثالث.
- عندما يكون الفرد إما غير قادر أو غير راغب في تقديم إقرارات ضريبية من بلده الأصلي، أو شهادات إقامة ضريبية، أو إثبات سداد الضرائب على الدخل المُبلَّغ عنه.
- عندما تكون هناك ادعاءات متكررة بأنه "معفى من الضرائب" أو "غير مُلزم بتقديم إقرارات ضريبية" دون مبرر قانوني أو قضائي ذي مصداقية.
- عندما يطلب الفرد من المحاسب أو المدقق "تبسيط" التفسيرات، أو قبول إقرارات الإدارة دون دليل، أو استبعاد حسابات أو معاملات أو ولايات قضائية معينة من نطاق التدقيق.

العملاء غير المعتادين والروابط عالية المخاطر أو الإجرامية

- يخضع العميل للتحقيق، أو لديه صلات معروفة بمجرمين، أو لديه سجل جنائي يتضمن اتهامات أو إدانات، أو هو موضوع معلومات سلبية في مصادر معلومات موثوقة متاحة للجمهور.
- العميل شخصية سياسية بارزة أو لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخصية سياسية بارزة.
- يحاول إخفاء الملكية المستفيدة بشكل غير قانوني عن السلطات المختصة.
- سبق منعه من تولي منصب مدير في شركة.
- عندما يكون الكيان أو أي من المستفيدين الحقيقيين مدرجًا في أي قوائم عقوبات أو قوائم دولية.
- تنشأ الأموال من ولايات قضائية أو تمر عبرها، تتسم بسرية ضريبية عالية، أو معروفة بمخططات الهرب الضريبي العدوانية، أو تُظهر ضعفًا في إنفاذ الضرائب أو الشفافية.

توقيت أو أنماط غير معتادة في المعاملات

- إجراء عدد أو تكرار غير معتاد من المعاملات خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا.
- التصرف في الأصول في ظروف غير معتادة، أو التي تنطوي على نفقات أو خسائر غير ضرورية، دون مبرر منطقي.
- إيداع الأموال أو إجراء مدفوعات أخرى من حسابات أو مصادر متعددة.

2-1-6 سلوك العميل - الكيان

- عندما لا يمكن إثبات وجود تاريخ أو تقديم دليل على نشاط حقيقي.
- عندما ينشط فجأة بعد فترة طويلة من الخمول، دون تفسير منطقي.
- عندما لا يمكن العثور عليه على الإنترنت، أو منصات التواصل الاجتماعي للأعمال، أو في المجال العام.
- عندما يكون مسجل بعنوان لا يتطابق مع بيانات الشركة، أو لا يمكن تحديد موقعه على خدمات الخرائط الإلكترونية (مثل خرائط جوجل).
- عندما يكون مسجل بعنوان مدرج أيضًا لدى العديد من الشركات أو الكيانات القانونية الأخرى، مما يشير إلى استخدام خدمة البريد الإلكتروني.
- عندما يكون لديه مديرون أو مساهمون مسيطرون لا يمكن تحديد موقعهم أو التواصل معهم، أو لا يبدو أن لهم دورًا فعليًا في الشركة، أو لا يوجد دليل على تفويضهم للمعاملات.



- لديه مديرون أو مساهمون مسيطرون و/أو مالكون مستفيدون تبين أنهم يمثلون أيضًا كيانات قانونية أو كيانات أخرى، مما يشير إلى احتمال استخدام وكلاء مهنيين.
- عندما يكون لديه عدد كبير بشكل غير معتاد من المستفيدين وأصحاب المصالح المسيطرة الآخرين، أو قام بتفويض العديد من الموقعين على المعاملة دون تقديم تفسير كافٍ أو مبرر تجاري.
- عندما لا يكون نشاطًا تجاريًا كثيف السيولة عادةً، ولكنه يبدو أنه يمتلك مبالغ نقدية كبيرة غير مبررة.
- عندما يقدم سجلات مزورة أو وثائق مزيفة.
- عندما يكون مملوكًا أو تابعًا لكيان قانوني مؤسس أو مُنشأ في ولاية قضائية ذات قوانين ضعيفة أو معدومة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
- ينقل تسجيله أو مقره من ولاية قضائية أخرى دون أي دليل على نشاط اقتصادي حقيقي في بلد المنشأ.
- يطلب العميل اختصار الإجراءات، أو إنجاز العمل في فترة زمنية قصيرة بشكل غير معقول، وهو على استعداد لدفع رسوم أعلى بكثير من المعتاد في المقابل.
- وسيلة الدفع التي طلبها العميل أو فضلها غير معتادة (مثل المعادن أو الأحجار الكريمة، أو العملات الافتراضية، أو غيرها من طرق الدفع غير التقليدية).
- يدير أفراد كيانات متعددة تحوّل الأموال فيما بينها دون وجود نشاط تجاري مقابل.

3-1-6 سلوك المعاملات

إخفاء مصدر الأموال

- يشمل تغييرات غير مبررة في اللحظات الأخيرة تتعلق بهوية الأطراف (مثلاً، بدء المعاملة باسم شخص وإكمالها باسم شخص آخر دون تفسير منطقي لتغيير الاسم) و/أو تفاصيل المعاملة (مثل المبلغ أو الشروط) و/أو تفاصيل التمويل أو وسيلة/إجراءات الدفع (مثلاً، ترتيب قرض عقاري لشراء عقار، ولكن استبداله بالدفع النقدي).
- يشمل استخدام النقد أو الأوراق التجارية التي لا تُحدد هوية الدافع الحقيقي، خاصةً إذا كان مبلغ هذه الأوراق كبيراً مقارنةً بالقيمة الإجمالية للمعاملة. • يصف الشخص مصدر الأموال بأنه من "العائلة" أو "الأصدقاء" أو "شبكات المجتمع" دون توثيق رسمي.

الاستخدام المشبوه لخطط الاستثمار أو الأدوات المالية

- يتم تمويل المعاملات من قبل طرف ثالث غير مؤسسي، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، دون أي تفسير منطقي أو مبرر تجاري.
- تشمل المعاملات قروضاً أو تمويلاً آخر من جهات خارجية خاصة دون اتفاقيات داعمة كافية، أو ضمانات، أو سداد منتظم للفائدة أو أصل القرض.
- تشمل شراء أصول نقدًا، ثم استخدامها كضمان للحصول على قرض خلال فترة زمنية قصيرة.
- يشمل تمويلاً من طرف ثالث (سواء للمعاملة أو للرسوم) دون وجود صلة واضحة أو تفسير مشروع.
- يقوم الفرد بضخ مبالغ كبيرة في كيانات إماراتية كقروض مساهمين، أو مساهمات رأسمالية، أو سلف، أو تمويل من أطراف ذات صلة، دون وجود اتفاقيات قروض واضحة، أو شروط سداد، أو مبرر اقتصادي.

تكرار المعاملات أو هيكلها غير المعتاد

- الأموال المرسلّة إلى دولة أجنبية أو المستلمة منها، دون وجود صلة واضحة بين الدولة والعميل، و/أو المرسلّة إلى مناطق ذات مخاطر عالية أو المستلمة منها.



- المعاملات المتعددة التي تبدو مرتبطة، أو التي تشمل الأطراف نفسها أو الأشخاص الذين قد تربطهم صلات (على سبيل المثال: روابط عائلية، روابط تجارية، أشخاص من الجنسية نفسها، أشخاص يتشاركون العنوان أو لديهم الممثلون أو المحامون أنفسهم، إلخ).
- زيادة كبيرة في رأس المال، أو مساهمات رأسمالية متتالية خلال فترة زمنية قصيرة، لشركة حديثة التأسيس دون أي مبرر منطقي.
- تحويل الأموال الشخصية عبر حسابات الشركة، متبوعاً بنفقات شخصية أو عمليات شراء أصول.

علاقات وضغوط مشبوهة

- المعاملات التي تشمل أفراد عائلة أحد الأطراف أو أكثر دون مبرر تجاري مشروع.
- يبدو أن المعاملات تشمل أطرافاً تربطها علاقة مشكوك فيها أو تولد شكوكاً لا يمكن للعميل تفسيرها بشكل كافٍ.
- المعاملات المتكررة أو ذات القيمة العالية بين عدد محدود من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ذوي الصلة.
- المعاملات التي تتضمن طلبات دفع من/إلى أطراف ثالثة دون سبب مُبرر أو معاملة مقابلة.
- الاستخدام غير المُبرر لتوكيلات رسمية أو غيرها من إجراءات التفويض.
- المعاملات التي تبدو وكأنها تُدار من قبل شخص (غير ممثل قانوني رسمي) ليس طرفاً رسمياً في المعاملة.
- عدم توافق الدخل أو المهنة أو الأنشطة التجارية في بلد الفرد الأصلي مع مستوى الأصول أو الاستثمارات الرأسمالية الملحوظة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عندما يلجأ الفرد بشكل متكرر إلى أقرابه أو موظفيه أو شركاء أعماله أو جهات اتصال خارجية لتنفيذ المدفوعات أو الاحتفاظ بالأصول نيابةً عنه.
- عندما يتجنب الفرد الظهور كطرف مقابل مباشر في المعاملات رغم ممارسته السيطرة الفعلية.

مخالفات في العقود أو الاتفاقيات

- ظهور الأطراف نفسها عدة مرات في معاملات مختلفة خلال فترة زمنية قصيرة، أو إجراء معاملات أو تحويلات مالية (مثل المدفوعات أو السداد) بين الأطراف على مدى فترة تعاقدية طويلة بشكل غير معتاد، بما في ذلك الاتفاقيات التعاقدية التي تتضمن شروطاً غير معتادة أو غير منطقية من الناحية التجارية للأطراف المعنية.
- اختيار محاسب بشكل غير معقول دون تبرير واضح، بالنظر إلى حجم المحاسب أو موقعه أو تخصصه.
- عندما يقوم العميل بتغيير المحاسب عدة مرات في فترة زمنية قصيرة دون سبب مشروع.

معاملات غير منطقية اقتصادياً

- تعيين طرف مقابل يعمل بصفة مدير أو مُوقَّع أو ممثل مُفَوَّض آخر للكيان، ولا يبدو أنه يمتلك الكفاءة أو الملاءمة المطلوبة.
- عمليات بيع وشراء سريعة للأصول دون مبرر تجاري (احتمالية التلاعب).

مؤشرات تحذيرية أخرى لأنماط المعاملات

- معاملات تُنفَّذ من حساب تجاري، ولكن يبدو أنها تنطوي على مشتريات أو مبيعات شخصية، أو أموال عامة.
- تتضمن مسارات معاملات معقدة أو هياكل شركات متعددة الاختصاصات القضائية دون تفسير كافٍ أو سجلات تجارية.
- إشراك مؤسسات أو جمعيات ثقافية أو ترفيهية أو منظمات غير ربحية، عندما لا تتوافق خصائص المعاملة مع أهداف الكيان.
- التفسيرات المُقدَّمة بشأن الغرض التجاري للمعاملات الخارجية غير متسقة.
- ادعاء العميل تصدير معدات تقنية دون أي قدرة تصنيعية.
- تُظهر القوائم المالية مدفوعات لموردين مجهولين في مناطق ذات مخاطر عالية.
- يرفض العميل تقديم معلومات عن الاستخدام النهائي/المستخدم النهائي، والوثائق الجمركية، وشركاء سلسلة التوريد.



7- دراسات حالة

تُعدّ دراسات الحالة التالية نماذج توضيحية تهدف إلى تسليط الضوء على المخاطر التي يمكن تحديدها من خلال التقييم المهني، ومراجعة الوثائق، وأدلة التدقيق، أو الخدمات الاستشارية، ولا تعني أن المحاسبين والمدققين المستقلين يقومون بتنفيذ المعاملات، أو إدارة الأموال، أو الرقابة على مستوى الحسابات.

دراسة حالة 1: إخفاء عائدات الفساد من قبل شخصية سياسية بارزة عبر هياكل الشركات والصناديق الاستثمارية

ملخص

تبين أن شخصية سياسية بارزة قد استخدمت مجموعة من الشركات، وترتيبات الصناديق الاستثمارية، والوسطاء، ومقدمي الخدمات المهنية في مختلف الولايات القضائية لإخفاء ملكية الأصول المكتسبة من عائدات الفساد. تم الحصول على عقارات وأصول أخرى ذات قيمة عالية على الرغم من وجود تناقضات بين دخل الفرد المعلن وقيمة الأصول. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن الأصول المشتراة كانت مملوكة من خلال كيانات وهياكل مسجلة مسبقاً تخفي المالك المستفيد الحقيقي. تم تحويل الأموال عبر حسابات مصرفية وشركات متعددة، بما في ذلك كيانات مملوكة للشخصية السياسية البارزة ولكنها تخضع لسيطرة شركاء أو وسطاء. ولدعم هذه الترتيبات، تم تزوير حسابات الشركات، ووثائق التأسيس، وسجلات الملكية لإضفاء مظهر من الشرعية. تم إخفاء هوية المالك المستفيد الحقيقي من خلال الشركات، وحسابات الأمانة، والحسابات التي يسيطر عليها الوسطاء، مما مكّن من نقل الأموال عبر مختلف الولايات القضائية.

من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين المستقلين، تُظهر هذه القضية كيف يمكن إساءة استخدام الهياكل المؤسسية، والسجلات المالية، ووثائق الملكية، والخدمات المهنية لإخفاء الملكية المستفيدة، وإضفاء الشرعية على الثروات غير المشروعة، وعرقلة جهود التدقيق اللازم في حال ضعف التحقق القائم على المخاطر.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

- ينبغي أن تكون مؤشرات محددة (كما هو موضح أدناه، على سبيل المثال لا الحصر)، وخاصة عند اجتماعها، بمثابة تنبيهات:
- لا يتوافق دخل العميل المعلن، أو أصوله، أو وضعه الاقتصادي الظاهر مع قيمة الأصول المملوكة أو المكتسبة، أو حجمها، أو توزيعها الجغرافي.
- استخدام شركات قائمة مسبقاً، أو منظمات خارجية، أو صناديق استثمارية، أو هياكل مماثلة تفتقر إلى مبرر تجاري أو اقتصادي واضح.
- يبدو أن ملكية الشركات وإدارتها تتم عبر شركاء أو أفراد من العائلة أو وسطاء أو ممثلين، بدلاً من العميل الفعلي.
- تبدو وثائق الشركات أو القوائم المالية أو أوراق التأسيس غير متسقة، أو ناقصة، أو مؤرخة في وقت غير معتاد، أو بتاريخ سابق، أو مشكوك فيها.
- يعتمد العميل على وثائق من جهات قضائية خارجية يصعب التحقق منها بشكل مستقل، لا سيما عندما تكون هذه الوثائق ضرورية لإثبات الملكية أو الشرعية.
- يتم تداول الأموال عبر كيانات قانونية أو حسابات متعددة في ولايات قضائية مختلفة دون وجود مبرر تجاري واضح.
- لا يمكن تحديد المالك المستفيد بشكل موثوق وسريع، أو تُظهر وثائق مختلفة تضارباً في الملكية أو السيطرة.
- تبدو المعاملات أو الترتيبات وكأنها تهدف إلى إخفاء الشرعية على ثروة أو أصول تفوق بكثير الظروف المالية المعروفة للعميل.

التوقعات الرقابية

- تطبيق تدقيق مُشدّد عند استخدام أطر عمل مؤسسية معقدة، أو ترتيبات قانونية دولية، أو وسطاء، أو روابط ملكية غير



- واضحة دون وجود مبرر شفاف وصحيح.
- تقييم ما إذا كانت ثروة العميل المعلنه، ومصادر تمويله، وتفاصيل ملكيته تتوافق مع الأصول، وأطر العمل، والمعاملات المالية المذكورة.
 - التحقق من تفاصيل الملكية المستفيدة من خلال مصادر موثوقة ومستقلة، خاصةً عندما يمتد الهيكل عبر ولايات قضائية متعددة أو يشمل وكلاء، أو صناديق استثمارية، أو كيانات خارجية.
 - تطبيق مبدأ الشك المبني على حسابات الشركة، وسجلات التأسيس، ووثائق الأمانة، والمستندات الداعمة الأخرى، لا سيما عندما تكون ضرورية للتحقق من شرعيتها.
 - عند وجود أسباب وجيهة للشك، تحديد ما إذا كان يلزم تقديم تقرير عن المعاملات/الأنشطة المشبوهة.
 - الاحتفاظ بسجلات كافية تُظهر التحقيقات التي أُجريت، والاختلافات الملحوظة، وأسباب الاستنتاجات المُستخلصة، وتطبيق استراتيجية قائمة على تقييم المخاطر.

دراسة حالة 2: استخدام الشركات الوهمية والتلاعب في عمليات الشراء لغسل عائدات الفساد

ملخص

خضع مشروع بنية تحتية ضخمة، تضمن بناء مطار دولي، لعملية شراء عامة تنافسية مصممة لضمان الشفافية والتسعير العادل. قام مدير المشروع المُعين، بالتواطؤ مع مقاولين محددين، بالتلاعب بعملية تقديم العطاءات لضمان حصول شركات مختارة على عقود بمبالغ مُبالغ فيها. ولتسهيل هذه الخطة، تم إنشاء شبكة من الشركات الوهمية في ولايات قضائية مختلفة. تعاونت هذه الكيانات لتقديم العطاءات بطريقة منسقة، مما خلق وهمًا خادعًا بالمنافسة، مع ضمان منح العقود للمؤسسات التي تديرها الشبكة الفاسدة. بعد إبرام العقود، دُفعت مبالغ طائلة لهذه الشركات، مما أدى إلى تحقيق أرباح غير مشروعة. ثم جرى تحويل هذه الأموال عبر سلسلة من المعاملات التي شملت أطرافًا تابعة، وعقود استشارية، وصفقات مقاوله فرعية. تم توثيق المدفوعات بوثائق مرفقة كالفواتير والعقود والسجلات المالية، والتي بدت أصلية لكنها لم تُظهر نشاطًا اقتصاديًا حقيقيًا. في بعض الأحيان، كانت الأموال تُرسل إلى مؤسسات خارجية أو تُمرر عبر وسطاء قبل استخدامها في شراء الأصول أو توزيعها لاحقًا على المشاركين.

من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين المستقلين، اعتمدت هذه الخطة بشكل كبير على الاستخدام غير السليم للهيكل المؤسسية والسجلات المالية والوثائق المرفقة لإخفاء الطبيعة الحقيقية للمعاملات، وإخفاء الملكية المستفيدة، وإضفاء مظهر من الشرعية على الأنشطة المالية غير المشروعة.

مؤشرات تحذيرية رئيسية

- يجب أن تُعتبر مؤشرات محددة (كما هو موضح أدناه، على سبيل المثال لا الحصر)، خاصةً عند ظهورها مجتمعة، بمثابة تنبيهات:
- يبدو أن الشركات المتعددة المشاركة في عملية تقديم العطاءات تتشارك في الملكية أو الإدارة أو بيانات الاتصال أو الترتيبات المالية.
 - أنماط غير معتادة في وثائق المشتريات تُشير إلى غياب منافسة حقيقية (مثل هياكل تسعير متشابهة، أو تقديمات منسقة، أو مشاركة متكررة من نفس الكيانات).
 - استخدام شركات وهمية أو شركات حديثة التأسيس ليس لها تاريخ تشغيلي واضح للمشاركة في عقود ذات قيمة عالية.
 - مدفوعات مدعومة باتفاقيات استشارية أو تعاقد من الباطن أو خدمات تفتقر إلى جوهر اقتصادي واضح أو مخرجات محددة.
 - فواتير أو سجلات مالية تبدو نمطية أو متكررة أو غير متسقة مع حجم وطبيعة الخدمات المطلوبة.



- تدفق الأموال عبر كيانات متعددة في تتابع سريع دون مبرر تجاري واضح.
- تحويلات عبر الحدود إلى كيانات في ولايات قضائية لا علاقة لها بالمشروع أو النشاط التجاري الأساسي.
- وجود تباينات بين السجلات المالية والتقدم الفعلي أو جوهر المشروع.

التوقعات الرقابية

- تقييم ما إذا كانت المعاملات والعقود والترتيبات المالية تعكس نشاطاً اقتصادياً حقيقياً وتتوافق مع طبيعة أعمال العميل.
- تطبيق تدقيق مُعزز على العملاء المشاركين في المشتريات العامة، أو مشاريع البنية التحتية الكبيرة، أو العقود ذات القيمة العالية، لا سيما في حال وجود كيانات متعددة ذات صلة.
- فحص هيكل الملكية والسيطرة للكيانات المشاركة في المعاملات لتحديد الروابط المحتملة، أو السيطرة المشتركة، أو العلاقات غير المُفصح عنها.
- توحُّ الحذر المبني عند مراجعة الفواتير واتفاقيات الاستشارات وترتيبات التعاقد من الباطن، لا سيما عند استخدامها لتبرير مدفوعات كبيرة.
- قيِّم ما إذا كانت التدفقات المالية، بما في ذلك التحويلات عبر الحدود، متوافقة مع الغرض التجاري الأساسي والترتيبات التعاقدية.
- عند وجود أسباب معقولة للشك، قيِّم ما إذا كان ينبغي تقديم تقرير عن معاملة/نشاط مشبوه.
- احتفظ بوثائق كافية تُثبت المراجعة التي أُجريت، والتناقضات التي تم تحديدها، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها وفقاً لنهج قائم على المخاطر.

دراسة حالة 3: استخدام شركات واجبة ومعاملات عقارية مُهيكله لغسل عائدات غير مشروعة

ملخص

قام شخص باستخدام هوية مزيفة بتأسيس شركة وفتح حساباً مصرفياً لتلقي أموال من الخارج، بما في ذلك تعليمات من أطراف ثالثة. استخدمت الشركة الأموال لشراء عقار. بعد فترة وجيزة، خضعت الشركة للتصفية الطوعية، واستعاد الشخص العقار بسعر أعلى. سمح هذا للشخص بتحويل أموال غير مشروعة إلى النظام المالي وإضفاء مظهر الربح الرأسمالي المشروع من خلال استخدام شركة واجبة في صفقة عقارية مُهيكله.

مؤشرات الخطر الرئيسية

- يجب أن تُعتبر مؤشرات مُحددة (كما هو مُبين أدناه، على سبيل المثال لا الحصر)، خاصةً عند اجتماعها معاً، بمثابة تنبيهات:
- استخدام شركة حديثة التأسيس ذات عمليات تجارية غير مُحددة لإجراء معاملات كبيرة.
- أموال مُحصلة من كيانات دولية مُختلفة أو توجهات خارجية تفتقر إلى أساس منطقي واضح.
- الاستحواذ على أصول وإعادة بيعها أو نقلها بسرعة بمشاركة أطراف ذات صلة.
- تضخيم قيمة العقارات دون أساس منطقي مناسب في السوق.
- تصفية الشركة بعد فترة وجيزة من إتمام صفقة كبيرة.
- ملكية مُهممة أو غير مُتسقة للكيان المُشارك.
- استخدام أطر عمل مؤسسية لا تتوافق مع الملف الشخصي الواضح للفرد أو أهدافه التجارية.

التوقعات الرقابية



- تقييم ما إذا كان لترتيب المعاملات وتسلسلها مبرر اقتصادي واضح، وما إذا كانت تتوافق مع خصائص العميل.
- التأكد من الملكية المشروعة للأموال وصحتها، لا سيما في المعاملات الدولية.
- تشديد التدقيق في المعاملات التي تشمل كيانات حديثة التأسيس وعمليات الاستحواذ على العقارات.
- رصد اتجاهات النقل السريع للأصول، أو تصفيتها، أو رفع قيمتها، باعتبارها مؤشرات محتملة على التمويه.
- عند وجود أسباب وجيهة للشك، تقييم الحاجة إلى تقديم تقرير عن معاملة/نشاط مشبوه.
- الاحتفاظ بسجلات توضح رصد مؤشرات المخاطر وتقييمها وفقاً لمنهجية قائمة على المخاطر.

دراسة حالة 4: إساءة استخدام حساب عميل محترف وهيكل مؤسسي لغسل الأموال العقارية

ملخص

استخدمت إحدى الشركات حساب عميل موثق لشراء عقار، حيث تم تحويل الأموال عبر سلسلة من الشيكات والتحويلات التي بدت متوافقة مع المعاملات المهنية. ومع ذلك، سهل هذا الإطار إخفاء الصلة بين الشخص والمنظمة. استخدمت هذه الخطة لتبييض الأموال المشبوهة عبر استثمارات عقارية، وكُشف لاحقاً أن المساهم الوحيد في الشركة كان تاجر مخدرات معروفاً.

مؤشرات الخطر الرئيسية

- يجب أن تُعتبر مؤشرات محددة (كما هو موضح أدناه، على سبيل المثال لا الحصر)، خاصةً عند اجتماعها معاً، بمثابة تنبيهات:
- استخدام حسابات العملاء لتحويل أموال لا علاقة لها بالخدمات المهنية الأساسية.
 - معاملات مُنظمة عبر وسطاء (مثل حسابات كاتب العدل) تُخفي المصدر أو المستلم الحقيقي للأموال.
 - معاملات شيكات وتحويلات منتظمة تبدو مفردة أو غير متسقة مع الممارسات المهنية المعتادة.
 - استخدام شركة ذات ملكية غامضة أو تفتقر إلى الشفافية فيما يتعلق بالمعاملات الهامة.
 - غموض أو التباس بشأن الصلة بين الشخص والشركة.
 - صفقات عقارية تُنفذ عبر أساليب تمويل متعددة المستويات أو غير مباشرة.

التوقعات الرقابية

- تقييم مدى توافق استخدام حسابات العملاء أو الحسابات المهنية مع أهداف العمل المشروعة.
- التحقق من الملكية المستفيدة للشركات المشاركة في المعاملات، لا سيما عند وجود وسطاء.
- تشديد التدقيق في المعاملات التي تكون فيها مسارات التمويل غير مباشرة أو تتم عبر وسطاء.
- قيّم ما إذا كانت أنماط المعاملات تتوافق مع السلوك المتوقع للحساب المهني المعني.
- عند وجود أسباب وجيهة للشك، قيّم الحاجة إلى تقديم تقرير عن معاملة/نشاط مشبوه.
- احتفظ بوثائق كافية توضح كيفية تحديد المخاطر وتقييمها وفقاً لمنهجية قائمة على المخاطر.

دراسة حالة 5: استخدام شركة واجهة وهيكله لغسل عائدات التهريب الضريبي

ملخص

حققت مجموعة إجرامية أرباحاً غير مشروعة عن طريق التهريب الضريبي، وحوّلت هذه الأموال إلى شركة يشرف عليها الجاني الرئيسي. استخدمت هذه الشركة، التي تفتقر إلى عمليات تجارية حقيقية أو موظفين، للحصول على أصول مثل العقارات والمركبات لإخفاء مصدر الأموال. تم تنظيم العائدات النقدية من خلال عدة أفراد، وإيداعها على دفعات صغيرة في حسابات مصرفية، ثم إرسالها إلى الشركة. عززت الشركة مظهرها الرسمي من خلال الادعاء باسترداد ضريبة القيمة المضافة المرتبطة بصفقات عقارية، مما أدى إلى توليد مصادر دخل تبدو قانونية.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

يجب أن تُعتبر مؤشرات محددة (كما هو موضح أدناه، على سبيل المثال لا الحصر)، خاصةً عند اجتماعها معاً، بمثابة تنبيهات:

- استخدام عدة أشخاص لإيداع مبالغ نقدية صغيرة (هيكله) قبل تجميعها في حساب تجاري.
- إيداعات نقدية، ثم تحويلها إلى شركة دون مبرر اقتصادي واضح.
- حيازة عقارات أو أصول لا تتوافق مع أهداف الشركة التجارية المعلنة.
- طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة غير المبررة أو غير المتناسبة المرتبطة بالمعاملات.
- مصادر إيرادات تبدو مصطنعة أو تفتقر إلى دعم تجاري حقيقي.
- روابط بين الأفراد والشركات غير مُفصّل عنها أو مُسجلة بشكل صريح.

التوقعات الرقابية:

- تقييم ما إذا كانت الإجراءات المالية للشركة متسقة مع نموذج أعمالها، وحضورها التشغيلي، وقوتها العاملة.
- رصد اتجاهات الإيداعات النقدية المنظمة وتقييم مدى توافقها مع بيانات العمل.
- التحقق من صحة مصادر الدخل، مثل الإقرارات الضريبية وإيرادات المعاملات.
- تطبيق تدقيق مُعزز عند استخدام شركات للحصول على أصول تفتقر إلى وظائف مدرة للدخل بشكل واضح.
- عند وجود أسباب معقولة للشك، تحديد ما إذا كان يجب تقديم تقرير عن معاملة/نشاط مشبوّه.
- الاحتفاظ بسجلات تُثبت تقييم المعاملات المالية، وأطر الملكية، وتطبيق استراتيجية قائمة على المخاطر.

دراسة حالة 6: استخدام شركات ومؤسسات خيرية متعددة الاختصاصات لغسل عائدات الفساد الرسمي

ملخص

استخدمت شركة دولية شبكة من الشركات الوهمية، والمساهمين بالوكالة، والحسابات المصرفية الخارجية لإخفاء مدفوعات فاسدة قُدمت لموظف حكومي. تم إرسال الأموال عبر شركات تابعة ومنظمات في ولايات قضائية مختلفة قبل وصولها إلى حسابات مرتبطة بالمالك المستفيد. في بعض الحالات، تم تحويل الرشاوى أيضاً عبر مؤسسات خيرية مرتبطة بمسؤولين حكوميين. لإخفاء المدفوعات، تم إدخال فواتير مزورة في الدفاتر المحاسبية، مما يوحي بوجود معاملات تجارية مشروعة.

مؤشرات الخطر الرئيسية:

يجب أن تُعتبر المؤشرات المحددة (كما هو موضح أدناه، على سبيل المثال لا الحصر)، وخاصةً عند اجتماعها معاً، بمثابة تنبيهات:

- استخدام شركات وهمية ذات مساهمين ومديرين بالوكالة يفتقرون إلى غرض تجاري واضح.
- تحويلات مالية عابرة للحدود تمر عبر ولايات قضائية ومنظمات مختلفة قبل وصولها إلى المستفيد النهائي.



- ملكية فعلية مرتبطة بموظفين حكوميين أو مسؤولين عموميين أو أفراد ذوي صلة.
- تبرعات لمنظمات خيرية أو مجموعات غير ربحية مرتبطة بشخصيات سياسية بارزة أو مسؤولين حكوميين.
- استخدام فواتير مضللة أو غير واضحة أو غير موثقة لتبرير المدفوعات.
- قيود محاسبية تشير إلى معاملات لا تحمل دلالة اقتصادية حقيقية.
- الهياكل التجارية وآليات الدفع التي تبدو معقدة للغاية بالنسبة للعمليات التجارية المعلنة.

التوقعات الرقابية

- تقييم ما إذا كانت الهياكل المؤسسية، وترتيبات الملكية، وتدفعات الدفع مبررة تجاريًا وشفافة.
- تطبيق تدقيق مُعزز في حال وجود ترتيبات ترشيح، أو كيانات خارجية، أو ولايات قضائية متعددة للعبور.
- التحقق من الملكية المستفيدة وتحديد أي صلات بموظفين حكوميين، أو شخصيات سياسية بارزة، أو جمعيات خيرية مرتبطة.
- توخي الحذر المهني عند مراجعة الفواتير، والقيود المحاسبية، والوثائق الداعمة المستخدمة لتبرير المدفوعات.
- عند وجود أسباب معقولة للشك، تقييم ما إذا كان ينبغي تقديم تقرير عن معاملة/نشاط مشبوه.
- الاحتفاظ بوثائق كافية تُثبت التحقق من الملكية، ومراجعة المعاملات، وتطبيق نهج قائم على المخاطر.

دراسة حالة رقم 7: استخدام هياكل الصناديق الاستثمارية والشركات التابعة لتوجيه عائدات الفساد

ملخص

أنشأ شخص صندوقًا استثماريًا وشركة تابعة له في منطقة خارجية، مستعينًا بمزود خدمات مهنية كأمين للصندوق ومكتب مسجل. بمرور الوقت، تلقى الصندوق الاستثماري والشركة تحويلات متعددة من الأموال والأصول من مصادر تبين لاحقًا تورطها في مخطط فساد ورشوة شمل مسؤولين حكوميين. وتم توزيع الأموال لاحقًا على أفراد مرتبطين بالمخطط. مكن هذا الهيكل من إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وملكية الأموال وحركتها من خلال ترتيبات قانونية متعددة المستويات ومعاملات عابرة للحدود.

مؤشرات الخطر الرئيسية

- يجب أن تُعتبر مؤشرات محددة (كما هو موضح أدناه، على سبيل المثال لا الحصر)، وخاصةً عند اجتماعها معًا، بمثابة تنبيهات:
- استخدام الصناديق الاستثمارية والشركات التابعة لها دون مبرر تجاري واضح أو متناسب.
- استلام أموال وأصول من مصادر متعددة أو غير واضحة في هياكل الصناديق الاستثمارية أو الشركات.
- وجود صلات بين العميل ووسائل الإعلام السلبية، أو مزاعم الفساد، أو المسؤولين الحكوميين.
- تحويلات من الهيكل إلى أفراد مرتبطين ببيئات عالية المخاطر أو ذات نفوذ سياسي.
- تزامن توقيت تدفقات الأموال مع أنشطة غير مشروعة معروفة أو مشتبه بها.
- ترتيبات قانونية معقدة تُخفي الملكية المستفيدة والسيطرة.
- الاعتماد على هياكل خارجية تُحد من الشفافية والتحقق المستقل.

التوقعات الرقابية

- تطبيق تدقيق مُعزز على العملاء الذين يستخدمون الصناديق الاستثمارية، أو الكيانات الخارجية، أو الترتيبات القانونية متعددة المستويات، لا سيما في حالات التعرض العابر للحدود.
- تقييم ما إذا كان هيكل وتدفق الأموال متسقين مع الملف الشخصي المعروف للعميل والغرض المُعلن عنه.



- التحقق من مصدر الأموال ومصدر الثروة، خاصةً عندما تنشأ الأموال من مصادر متعددة أو مصادر غير واضحة
- عند وجود أسباب معقولة للشك، يتم تقييم ما إذا كان ينبغي تقديم تقرير عن معاملة/نشاط مشبوه.
- الاحتفاظ بالوثائق التي تثبت تحليل التسلسل الزمني، وتقييم المخاطر، وتطبيق نهج قائم على المخاطر.

8- مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
الصكوك القابلة للتداول لحاملها/ ما يعادل النقد	الأدوات النقدية التي تعمل كالنقد وتسمح بتحويل القيمة دون إمكانية التتبع المصرفي المعتادة، بما في ذلك الشيكات المصرفية، والحوالات المالية، والحوالات البريدية، وسندات الخزنة، وسندات لحاملها، والصكوك القابلة للتداول، والسندات الإذنية، أو الأدوات المماثلة التي يمكن تحويلها دون تحديد المالك الأصلي. تُحتسب ما يعادل النقد ضمن الحد الأقصى البالغ 55,000 درهم إماراتي للمعاملات المشمولة.
المالك المستفيد	الشخص الطبيعي الذي يملك أو يمارس السيطرة الفعلية النهائية على العميل، أو الشخص الطبيعي الذي تُجرى المعاملات نيابةً عنه. يشمل ذلك أي شخص يمارس سيطرة فعلية نهائية على شخص اعتباري أو ترتيب قانوني، سواء بشكل مباشر أو من خلال سلسلة ملكية أو سيطرة أو أي وسيلة غير مباشرة أخرى، والذي يتم تحديده، سواء كان شخصًا واحدًا أو أكثر، وفقًا لللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
علاقة العمل	أي علاقة تجارية أو مالية قائمة بين المؤسسات المالية، والشركات والمهنيين غير المالية المحددة، وعملائها فيما يتعلق بالأنشطة أو الخدمات التي يقدمونها.
اللجنة	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة.
الجهات المعنية	الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ أي حكم من أحكام هذا المرسوم بموجب القانون داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
الجريمة	جريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها، أو تمويل الإرهاب، أو تمويل انتشار الأسلحة.
العناية الواجبة للعميل	عملية تحديد معلومات العميل أو المالك المستفيد والتحقق منها، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو ترتيبًا قانونيًا، بالإضافة إلى تحديد طبيعة أعماله، والغرض من العلاقة التجارية، وهيكल الملكية والسيطرة عليها، بما في ذلك إجراءات المراقبة المستمرة.
العميل	أي شخص طبيعي أو اعتباري، أو ترتيب قانوني، يُنشئ أو يسعى إلى إنشاء علاقة تجارية مع المؤسسات المالية، أو أي من الشركات والمهنيين غير المالية المحددة، أو مزودي خدمات الأصول الافتراضية.
الشركات والمهنيين غير المالية المحددة DNFBPs	أي شخص يمارس نشاطًا تجاريًا أو مهنيًا واحدًا أو أكثر، كما هو محدد في اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.
مجموعة إيجمونت	مجموعة إيجمونت هي هيئة حكومية دولية تضم 159 وحدة استخبارات مالية، توفر منصة لتبادل الخبرات والمعلومات المالية بشكل آمن لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
المكتب التنفيذي	المكتب التنفيذي للرقابة ومنع الانتشار، المعني بتنفيذ العقوبات المالية الموجهة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
اللوائح التنفيذية أو قرارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع الانتشار	قرار مجلس الوزراء رقم (134) لسنة 2025 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم الاتحادي بالقانون رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع الانتشار



مجموعة العمل المالي هي هيئة حكومية دولية تضع المعايير الدولية وتعزز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهديدات الأخرى ذات الصلة بسلامة النظام المالي الدولي.	مجموعة العمل المالي FATF
اتخاذ إجراء دون إشعار مسبق أو مشاركة من المالك أو العميل أو الطرف المتضرر.	التجميد
الهيئات الإقليمية الحكومية الدولية التي تعزز وتقيم تنفيذ سياسات ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقبولة دوليًا.	الهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي FSRBs
مجموعة من المؤسسات المالية تتكون من شركات قابضة أو كيانات اعتبارية أخرى تمارس السيطرة على باقي المجموعة وتنسق وظائف تطبيق الرقابة على مستوى المجموعة والفروع والشركات التابعة، وفقًا للمبادئ الأساسية الدولية للرقابة المالية، وسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	المجموعة المالية
أي شخص يمارس نشاطاً أو أكثر من الأنشطة أو العمليات المالية المحددة في اللوائح التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، نيابةً عن عميل أو لمصلحته.	مؤسسة مالية
أي من الأفعال المحددة في البند (1) من المادة (3) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.	تمويل الإرهاب
وحدة الاستخبارات المالية	FIU
الأصول أو الممتلكات، مهما كانت طريقة الحصول عليها، من أي نوع أو شكل، مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، إلكترونية أو رقمية أو مشفرة، بما في ذلك العملات الوطنية والأجنبية، والوثائق القانونية، والصكوك مهما كان شكلها، بما في ذلك الصكوك الإلكترونية أو الرقمية، التي تثبت ملكية هذه الأصول أو الممتلكات، أو الأسهم أو الحقوق المتعلقة بها؛ بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية التي تُعتبر أصولاً من أي نوع، بما في ذلك النفط والموارد الطبيعية الأخرى وجميع الحقوق المتعلقة بها، مهما كانت قيمتها أو طريقة الحصول عليها؛ بالإضافة إلى الاعتمادات المصرفية، والشيكات، وأوامر الدفع، والأسهم، والأوراق المالية، والمستندات، وسندات الصرف، وخطابات الاعتماد، وأي عائدات أو أرباح أو إيرادات أخرى مشتقة منها أو ناتجة عنها، والتي يمكن استخدامها للحصول على أي تمويل أو سلع أو خدمات.	الأموال
العميل الذي يمثل خطراً سواءً على المستوى الشخصي، أو النشاط، أو العلاقة التجارية، أو طبيعة العمل، أو المنطقة الجغرافية، مثل عميل من دولة عالية المخاطر أو غير مقيم في دولة لا يحمل بطاقة هوية، أو عميل ذو هيكل معقد، أو يقوم بعمليات معقدة، أو لديه هدف اقتصادي غير واضح، أو يقوم بعمليات نقدية كثيفة، أو عمليات مع طرف ثالث مجهول، أو عمليات لا تتعارض بشكل مباشر مع أي عمليات أخرى عالية المخاطر تحددها المؤسسات المالية، أو الشركات والمهين غير المالية المحددة، أو السلطة الرقابية.	العميل عالي المخاطر
المنظمات التي يُجرّم تأسيسها أو التي تمارس نشاطاً مُجرّماً.	المنظمات غير القانونية
حساب يستخدمه طرف ثالث مباشرةً لإجراء معاملة نيابةً عن نفسه.	الحساب الوسيط
شخص أو كيان (بخلاف العميل أو المورد) يُستخدم لإجراء أو استلام المدفوعات، أو تحصيل البضائع، أو تنفيذ أجزاء من المعاملة. يُعدّ استخدام الوسيط دون مبرر تجاري واضح مؤشراً خطيراً على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة.	الوسيط / الدافع أو المستلم من طرف ثالث



القانون (أو "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة")	المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2025 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة
جهات إنفاذ القانون	السلطات الاتحادية والمحلية المكلفة، بموجب أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والتشريعات ذات الصلة، بمكافحة الجرائم والتحقيق فيها وكشفها وجمع الأدلة المتعلقة بها، بما في ذلك غسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.
الترتيب القانوني	الصناديق الاستثمارية أو الترتيبات المماثلة الأخرى.
MENAFATF	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) هي هيئة إقليمية على غرار مجموعة العمل المالي، تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إنشاء نظام فعال للامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة. تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة من الأعضاء المؤسسين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
الوسائل	أي وسيلة تُستخدم أو يُعتمَد استخدامها لارتكاب جريمة أو جنائية.
غسل الأموال	أي من الأفعال المحددة في البند (1) من المادة (2) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة، بما في ذلك ارتكابها عبر الأنظمة الرقمية أو الأصول الافتراضية أو تقنيات التشفير.
المنظمات غير الربحية	أي مجموعة منظمة ذات طبيعة مستمرة لفترة محددة أو غير محددة، تتكون من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو ترتيب قانوني، لا تهدف إلى الربح، والتي تجمع أو تتلقى أو تنفق الأموال لأغراض خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو تضامنية أو غيرها من الأغراض التي تندرج ضمن نطاق الأعمال الخيرية.
الشخصيات السياسية البارزة	الأشخاص الطبيعيون الذين يشغلون أو شغلوا مناصب عامة بارزة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي دولة أجنبية أخرى، مثل رؤساء الدول أو الحكومات، وكبار السياسيين، وكبار المسؤولين الحكوميين، والمسؤولين القضائيين أو العسكريين، وكبار المديرين التنفيذيين في الشركات المملوكة للدولة، وكبار مسؤولي الأحزاب السياسية، والأشخاص الذين يشغلون أو شغلوا سابقًا إدارة منظمة دولية أو أي منصب بارز داخلها؛ ويشمل التعريف أيضًا ما يلي: 1. أفراد الأسرة المباشرين (للشخصية السياسية البارزة، وهم الأزواج، والأبناء، وأزواج الأبناء، والأبائ). 2. المقربون المعروفون بقرهم من الشخصية السياسية البارزة، ويشمل ذلك: أ- الأفراد الذين يمتلكون حقوق ملكية مشتركة في شخص اعتباري أو ترتيب أو أي علاقة عمل وثيقة أخرى مع الشخصية السياسية البارزة. ب- الأفراد الذين يمتلكون حقوق ملكية فردية في شخص اعتباري أو ترتيب تم إنشاؤه لصالح الشخصية السياسية البارزة.
الجريمة الأصلية	أي فعل يشكل جنائية أو جنحة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار الأسلحة، والتهرب من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفقًا للتشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء ارتكب داخل الدولة أو خارجها، شريطة أن يكون هذا الفعل مُعاقبًا عليه في كلا البلدين.
العوائد	الأموال المُستمددة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب أي جنائية أو جنحة، بما في ذلك الأرباح والامتيازات والمصالح الاقتصادية والمنافع الأخرى المُستمددة منها، وأي أموال مُماثلة تم تحويلها، كليًا أو



الانتشار	جزئياً، إلى أموال أخرى. التجارة غير المشروعة وغير المصرح بها، وفقاً للتشريعات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، في المواد أو الأنظمة أو المعدات أو المكونات أو البرامج أو التكنولوجيا التي تُساهم في إنتاج أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، أو التكنولوجيا ذات الصلة، أو وسائل إيصالها، بما في ذلك أي فعل منصوص عليه في البند (3) من المادة (3) من هذا المرسوم بقانون.
نهج إدارة المخاطر RBA	نهج إدارة المخاطر هو أسلوب لتخصيص الموارد لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الأسلحة والتخفيف من حدتها، وذلك وفقاً لطبيعة المخاطر ودرجتها.
المسجل	الجهة المختصة المسؤولة عن الإشراف على السجل الاقتصادي أو التجاري لمختلف أنواع المنشآت المسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً للتشريعات السارية في الدولة.
لجنة العقوبات	لجنة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة المنشأة بموجب القرارات أرقام 1988 (2011)، و1267 (1999)، و1989 (2011)، و2253 (2015)، و1718 (2006)، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.
قائمة العقوبات	قائمة تضم الأفراد والمنظمات الإرهابية الخاضعة للعقوبات المفروضة من قبل لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، إلى جانب بياناتهم الشخصية وأسباب إدراجهم في القائمة.
الموكل	شخص طبيعي أو اعتباري ينقل إدارة أمواله الخاصة إلى أمين بموجب صك ائتماني.
بنك وهي	بنك ليس له وجود فعلي في الدولة التي تأسس فيها وحصل على ترخيص، ولا ينتهي إلى أي مجموعة مالية خاضعة للتنظيم وتخضع لإشراف موحد فعال.
سلطة الإشراف	السلطات الاتحادية والمحلية المكلفة بموجب التشريع بالإشراف على المؤسسات المالية، والشركات والمهن غير المالية المحددة، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والمنظمات غير الربحية أو السلطات المختصة المسؤولة عن منح الموافقة على ممارسة نشاط أو مهنة، في حال عدم تحديد سلطة إشرافية معينة بموجب التشريع.
المعاملات المشبوهة	معاملات تتضمن أموالاً توجد أسباب معقولة للاشتباه في أنها تشكل عائدات أي جناية أو جنحة، أو أنها مرتبطة بغسل الأموال، أو تمويل الإرهاب، أو تمويل انتشار الأسلحة، سواء نُفذت هذه المعاملات أو مجرد محاولة تنفيذها.
الإرهابي	أي شخص طبيعي، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، يرتكب عمداً أيًا من الأفعال التالية: 1. ارتكاب أو محاولة ارتكاب عمل إرهابي بأي وسيلة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. 2. المشاركة كشريك في عمل إرهابي. 3. تنظيم عمل إرهابي أو تحريض آخرين على ارتكابه. 4. المشاركة مع مجموعة من الأشخاص الذين يعملون بنية مشتركة لارتكاب عمل إرهابي بهدف توسيع نطاق النشاط الإرهابي أو ارتكاب مثل هذا العمل، مع علمهم بنية المجموعة.
منظمة إرهابية	مجموعة من شخصين أو أكثر، سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، ارتكبت عملاً إرهابياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو هددت بارتكابه، أو تهدف إليه، أو تخطط له، أو تسعى لارتكابه، أو تروج له أو تشارك في ارتكابه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بغض النظر عن اسمها، أو شكلها، أو مكان تأسيسها، أو موقعها، أو نشاطها، أو جنسية أعضائها أو محل إقامتهم؛ بما في ذلك أي منظمة معترف بها كمنظمة إرهابية بموجب أي قانون آخر.
العقوبات المالية الموجهة	تجميد الأموال وحظر إتاحتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح أي شخص طبيعي أو اعتباري أو



منظمة مدرجة على قوائم الإرهاب، بموجب قرارات صادرة عن مجلس الوزراء بشأن قوائم الإرهاب، أو من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمنع الإرهاب وتمويله وقمعهما، وكذلك منع انتشار الأسلحة وتمويلها وقمعها ووقفها.	
عملية إخفاء عائدات الجريمة وتحويل الأموال من خلال المعاملات التجارية، بما في ذلك التلاعب بالفواتير (زيادة أو نقصان)، وتزييف الجودة، وتزوير المستندات، والتغطية عبر إشراك وسطاء متعددين.	غسل الأموال عبر التجارة
أي تصرف أو استخدام للأموال أو العائدات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإيداع، والسحب، والتحويل، والبيع، والشراء، والإقراض، والمبادلة، والرهن العقاري، والهبة.	معاملة
علاقة قانونية يضع بموجبها الواهب أموالاً تحت سيطرة وصي لصالح مستفيد أو لغرض محدد، وتُعتبر هذه الأموال منفصلة عن ممتلكات الوصي، بينما يبقى سند ملكيتها باسم الواهب أو شخص آخر نيابةً عنه.	الوصاية
شخص طبيعي أو اعتباري مُخوّل بالحقوق والصلاحيات الممنوحة له من قِبَل المُنشئ أو الصندوق الاستئماني، ومُصرّح له بموجب ذلك بإدارة أموال المُنشئ واستخدامها والتصرف بها وفقاً للشروط التي يفرضها أيٌّ منهما.	الوصي
تمثيل رقمي للقيمة يُمكن تداوله أو نقله رقمياً، ويُمكن استخدامه لأغراض الدفع أو الاستثمار، باستثناء التمثيلات الرقمية للعملات الورقية أو الأوراق المالية أو الأموال الأخرى.	الأصول الافتراضية
أسلحة قادرة على إلحاق الضرر بعدد كبير من الأشخاص، وتشكل تهديداً لحياة الإنسان والبيئة الطبيعية من خلال أثارها الكارثية، مثل الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو الإشعاعية.	أسلحة الدمار الشامل
اتخاذ إجراء دون إشعار مسبق أو مشاركة المالك أو العميل أو الطرف المتضرر.	بدون إشعار مسبق
أي شخص طبيعي أو اعتباري يمارس، كنشاط تجاري، نشاطاً واحداً أو أكثر من أنشطة الأصول الافتراضية المحددة في اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون، أو يُجري معاملات ذات صلة، نيابةً عن شخص طبيعي أو اعتباري آخر أو لصالحه.	مقدمو خدمات الأصول الافتراضية
معاملة مالية تُجرىها مؤسسة مالية أو من خلال مؤسسة وسيطة نيابةً عن مُحوّل، حيث يتلقى المستفيد أمواله في مؤسسة مالية أخرى، سواءً كان المُحوّل والمستفيد شخصاً واحداً أم لا.	التحويل المصرفي الإلكتروني